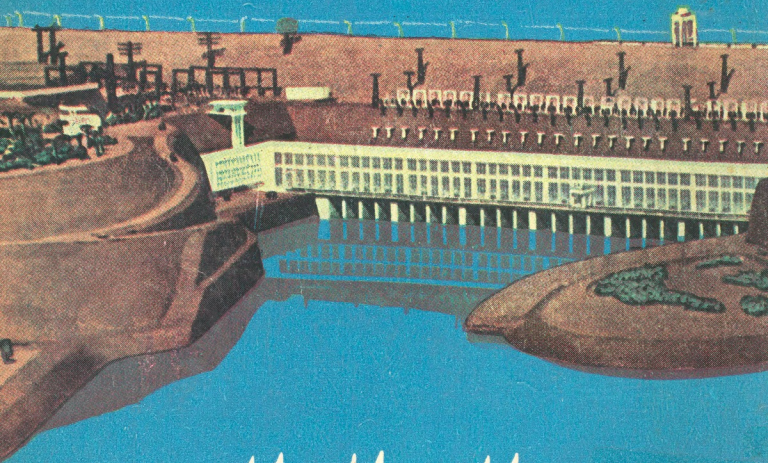


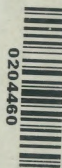
كتب فومية



السد العالي

ثورة شاملة

بقلم
محمد حسني أمين



Bibliotheca Alexandrina

كتب قومية

السّد العالي ثورة شاملة

محمد نسي أمين

إهداء

الى زعيم الثورة العربية المعاصرة .. قائد
التحذف المقدس .. فى النضال ، والمعركة ،
والنصر ، والبناء ..

الرئيس جمال عبد الناصر

محمد حسنى أمين

من دليل العمل الوطنى

« ان هذا السد أصبح رمزا لارادة
الشعب وتصميمه على صنع الحياة ..
كما أنه رمز لارادته فى إتاحة حق الملكية
لجموع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لها
هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من
الحكم الإقطاعى .. »

الميثاق

من كلمات قائد الثورة

« ان الشعوب تقيم النصب التذكارية
تخليدا لانتصاراتها الكبرى ، واننا نعتبر
ان السد العالي هو النصب التذكاري
لمعركة العرب ، وانطلاقة القومية العربية
لتحقيق دورها التاريخي ودورها الانساني...
انه تذكار حي خلاق ، وليس مجرد حجر
اصم، تلقى الزهور من حوله في المناسبات . »
جمال عبد الناصر

كلمة في البداية

انه لشرف لى سأظل أعتز به . وأقدره حق قدره . أن اتاحت لى الفرصة ، وأكون واحدا من ثلاثين الفا من أبناء وادى النيل العظيم الذين يسابقون الزمن ، ويحسبون الايام والساعات التى تمضي من العمل فى المشروع العظيم الخالد ، السد العالى ..

وبعد أن ظهر كتابى الأول فى مثل هذه الايام من العام الماضى عن « السد العالى انتصار الشعب » ، احسست احساسا عميقا أن كل يوم يمر ، بل وكل ساعة تمضي ، تستحق أن تذكر .. بالكلمة ، باللوحة ، بالأغنية ، بالانشودة ، بالحن . بقلم كاتب ، أو ريشة فنان ، أو صوت مطرب ، أو الحان موسيقار ..

وكلمة حق أجد لزاما على تسجيلها ، وهى :

مهما حاول الادب أو الفن أن يصور روعة العمل، والجهد البشرى المبذول فيه ، والامل الذى يحدو الجميع ، وروح الاخلاص والتعاون المنتشرة بينهم .. مهما حاول فلن يكون مبعرا بتفصيل ودقة وأمانة عما يجرى هناك ..

ولكنه جهد متواضع ، نقدمه للذين حالت ظروفهم دون مشاهدة المعركة على الطبيعة .. اسهاما منا فى اداء الرسالة الاعلامية عن أهم واعظم مشروعات ثورتنا الكبرى ..

فهناك على الضفة الشرقية للنيل ، عند الكيلو (٧) جنوبى خزان أسوان .. يعيش العمالقة الخالدون ، حيث العمل العظيم ..

الجبـال الشاهقة تنفجر .. النيل الخالد يتحول ، ظلام الليل يتبدد ، أحلام الملايين تتحقق .. والآلات والكرامات والعربات والصنادل ، كلها أحالت المنطقة الى موقع لمعركة فاصلة ..

ضـد الطبيعة ، ضـد التخلف ، ضـد الاستعمار ..
تهدف الى مستقبل أفضل ، نحو القوة ، نحو القمة ،
نحو الرخاء ..

انها صور متتابعة متناسقة متكاملة ، تصور في مجموعها ثورة .. في الاقتصاد ، في الهندسة ، في السياسة ، في النصر في معركة الشرف ..

واذا تكاملت لاي ثورة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبرنامج تنفيذ أهدافها ، فهي بحق جديرة بأن تسمى ثورة شاملة ..

وهذا ما يتضمنه موضوع الكتاب ..

محمد حسنى أمين

الباب الأول

السّر
العالمى
ثورة
اقتصادية

السد العالي ضرورة حتمية للتنمية الاقتصادية

قيل ذات يوم « ان من بين جميع الوسائل التى تستخدمها (مصر) لزيادة ثروتها الاقتصادية وسيلة واحدة لم تخذلها ابدا .. تلك هى النيل ، فكلما ولت هذه البلاد وجهها شطره لم يخيب لها رجاء . »

ولقد اثار السيد الرئيس الى مشروع السد العالي فى خطابه يوم ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٧ فى مجلس الامة ، بأنه حجر زاوية أساسية فى مشروعاتنا لمواجهة المستقبل ، ورمز لتصميم شعب — طال تخلفه عن موكب الحياة على اللحاق بهذا الموكب .

لذلك فالسد العالي ضرورة قومية واقتصادية لتوفير الرخاء لأبناء الامة والقضاء على مشكلاتنا التى تتلخص فى الآتى :

١ — الرقعة المزروعة ضئيلة لاتفى بحاجات السكان الحاليين وبخاصة فى المواد الغذائية .

وهذه المساحة مع ضآلتها مهددة فى غالب السنين بنقص كبير فى حاجاتها المائية مما يتطلب عملا سريعا يضمن الوفاء بهذه الحاجات على مر السنين .

٢ — السكان يزيد عددهم باطراد وبشكل محسوس عما كان عليه الحال فى السنوات الماضية مما يتطلب تدبير مياه تخزين جديدة لأمكان السير قدما فى التوسع الزراعى ..

٣ — والبلاد معرضة فى كثير من الاحيان لاطار الفيضانات العالية .

٤ — والتصنيع فى البلاد يجب ان ينمو ويطرده سريعا ويزدهر لانه لا يتأتى لامة متمدنة ان تسير ركب الحضارة فى العالم دون أن يخطو التصنيع بها اكبر الخطى ، ودون ان يسير جنباً الى جنب مع خطوات التقدم فى الزراعة الى حد الاكتفاء الذاتى .

وستبين فيما يلى باختصار تأثير السد العالى على أوضاعنا الاقتصادية وذلك بالتعرف على تكاليف المشروع ، وفوائده والمزايا التى يتيحها لزيادة الدخل القومى والدخل الحكومى .

أولا : تكاليف المشروع :

تقدر التكاليف الإجمالية لبناء السد العالى وإنشاء محطة توليد الكهرباء ومد الخطوط الكهربائية بمبلغ ٢١٣ مليوناً من الجنيهات موزعة على الوجه الآتى :

تكاليف بناء السد العالى فى مرحلته النهائية	٨٥٥ مليون جنيه
تعميصات حلفا والنوبة	٢٠ مليون جنيه
تكاليف محطة توليد الكهرباء متضمنة الاعمال المدنية	٥٧٥ مليون جنيه
تكاليف مد خطوط نقل الكهرباء وفروعها واقامة محطة التحويل .	٥٠ مليون جنيه
جملة التكاليف	— ٢١٣ مليون جنيه

فإذا أضفنا الى هذا ما تتكلفه مشروعات الرى واصلاح الاراضى وإنشاء الطرق والمساكن والمرافق العامة بلغت قيمة التكاليف النهائية حوالى ٤١٨ مليون جنيه .

ثانيا : ان السد العالى يتيح لنا المزايا التالية

١ — التوسع الزراعى فى مساحة حوالى مليون فدان ، مع تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة حوالى ٧٠٠.٠٠٠ فدان الى رى مستديم بما يزيد المساحة المزروعة الحالية ٣٠٪

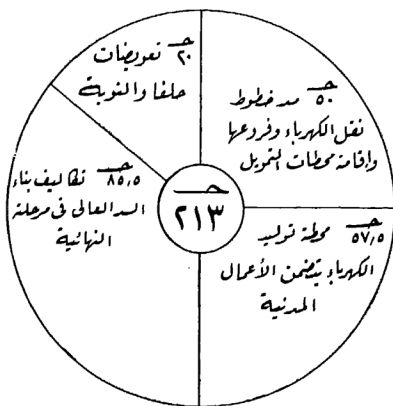
٢ — ضمان احتياجات الرى لجميع الاراضى المزروعة — الحالية والمستجدة فى جميع السنين حتى فى اقل السنين ايرادا مع ضمان وصول مياه الرى للزراعات المختلفة بالكميات المناسبة فى الاوقات المناسبة مما يزيد من غلتها .

٣ — تحسين صرف جميع الاراضى الزراعية بما يزيد غلتها فضلا على تبسيط مشروعات الصرف وتوفير كثير من نفقاتها .

٤ — ضمان زراعة ٧٠٠.٠٠٠ فدان أرز سنويا مهما كان ايراد النهر .

٥ — الوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية دون الحاجة الى

جملّة التكاليف الكلية لشرع السد العالي
بملايين الجنيهات



شكل رقم (١)

تعلية جسور النيل الحالية او تقويتها الامر الذى نصره عليه مصلحة
الرى فى الوقت الحاضر مبالغ باهظة سنويا فضلا على تفادى تلف كثير
من الزراعات نتيجة لرشح المياه بها وتوفير جهود عمال مراقبة جسور
النيل فى اثناء الفيضانات والاستفادة بهم فى الشؤون الزراعية .

٦ — تحسين حالة الملاحة .

٧ — تحسين اقتصاديات كبرية خزان اسوان بها يضاعف الطاقة
الكهربية الثابتة للمحطة .

٨ — امكن ضمان وجود فرق نوازن على القناطر الكبرى على
النيل طول العام مما يهىء توليد القوى الكهربائية منها مع امكن اقامة
قناطر اخرى على النيل للاستفادة بجميع انحدار مياذ النيل فى توليد
الكهربا .

٩ — توليد طاقة كهربية تقدر بنحو ١٠ مليار كيلوات ساعة سنويا
او ما يعادل ستة امثال الطاقة الكهربائية المستعملة ببصر فى الوقت
الحاضر مما يساعد على خلق صناعات جديدة وازدهار الصناعات
الحالية .

١٠ — توفير حوالى ٢٥ مليون طن مازوت سنويا .

١١ — توفير العملات الصعبة نتيجة الاستغناء عن كثير من المواد
المستوردة .

١٢ — تشغيل مئات الالوف من العمال فى اصلاح الاراضي
والصناعات الجديدة .

وبتحويل هذه المزايا الى ارقام يتضح ان الزيادة فى الدخل القومى
والدخل الحكومى التى يمكن ان تحصل عليها الجمهورية العربية المتحدة
نتيجة تنفيذ هذا المشروع والمشروعات المترتبة عليه مقدرة ببلانين
الجنهيات المصرية كالتى : —

ثالثا — الزيادة السنوية فى الدخل القومى : —

مليون جنيه

١ — التوسع فى زراعة حوالى ١٠٠.٠٠٠ ر فدان ٦٣

جديد مع تحويل حياض الوجه القبلى الى نظام الرى المستديم .

٢ — ضمان احتياجات الرى لجميع الاراضي المزروعة الحالية

والمستجدة فى جميع السنين حتى فى اقل السنين ايرادا وتحسين مليون جنيه
صرفها وضمان زراعة ٧٠.٠٠٠ فدان ارض سنويا . ٥٦

٣ - وقاية البلاد من اخطار الفيضانات العالية ومنع الرشح
بالاراضي المجاورة وتلافى غرق السواحل والجزر . ١٠
٤ - تحسين الملاحة نتيجة للتحكم فى التصرفات خلف
السد . ٥

٥ - انتاج طاقة كهربية تقدر بحوالى ١٠ مليار كيلوات ساعة
سنويا مع تحسين اقتصاديات مشروع كهربة خزان اسوان . ١٠٠
الجملة ٢٣٤

رابعا - الزيادة السنوية فى الدخل الحكومى : -

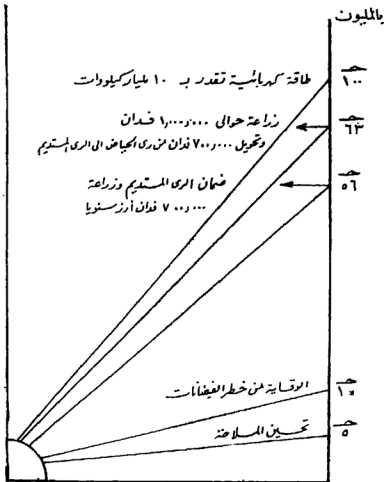
١ - الزيادة فى الدخل الحكومى من متحصلات الاموال
والضرائب على الاطيان المستجدة وزيادة انتاج الاراضي
الحالية . ٩
٢ - زيادة دخل الحكومة نتيجة تحسين الملاحة وتوفير
مصرفات تحفظات النيل وخلافه . ٢٠٥
٣ - زيادة دخل الحكومة من مشروع كهربة السد
العالى . ١٠٥
الجملة ٢٢

يتضح من ذلك ان نسبة العائد من المشروع الى جملة تكاليفه تبلغ
حوالى ٥٨ ٪ وهى نسبة عالية جدا كما ان المشروع يغطى جميع تكاليفه
فى اقل من سنتين وذلك بخلاف ما سيعود على الحكومة من اموال نتيجة
بيعها الاراضي التى سيتم استصلاحها .

خامسا : المزايا التى يتيحها المشروع لجمهورية السودان :

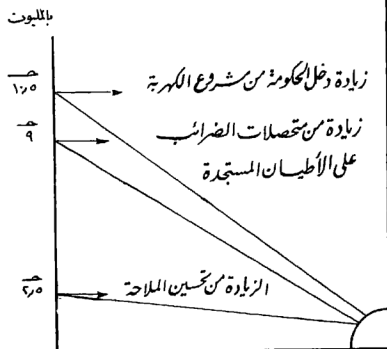
١ - التوسع الزراعى فى حوالى ثلاثة امثال المساحة المزروعة
حاليا .
٢ - ضمان احتياجات الرى لجميع الاراضي المزروعة حاليا
والمستجدة .

رسم توضيحي يبين الزيادة في الدخل القومي
من مشروع السد العالي



- ٢٣٤ مليون جنيه
زيادة في الدخل القومي

الزيادة في الدخل الحكومي من السداد العالي



الزيادة في الدخل الحكومي
٢٢ مليون جنيه

شكل رقم (٣)

٣ - التوسع فى زراعة القطن طويل التيلة .

٤ - زيادة الدخل السنوى للحكومة والدخل القومى من الزراعة بحوالى ٣٠٠ ٪ .

٥ - الانتفاع من السدود التى تقوم حكومة السودان بإنشائها واستغلال سقوط المياه منها فى توليد الكهرباء .

٦ - امكن ملء الخزانات التى يقيها السودان من المياه الرائقة نسبيا مما يقلل من تأثير سعة هذه الخزانات برواسب الطمي .

سادسا : دور السد العالى فى المجتمع الاشتراكى الجديد :

(١) السد العالى ومفهوم الاشتراكية العربية :

لقد ذكر السيد الرئيس فى بيانه الذى القاه يوم ٩ من يوليو عام ١٩٦٠ امام المؤتمر العام للاتحاد القومى ما يلى :

« لقد كان التفكير فى السد العالى جزءا من العمل الثورى فى معركتنا من أجل العدل الاجتماعى .. »

وقال :

« وما كان يمكن ان تكون هناك خطة اقتصادية دون هدف اجتماعى .. بل لقد كان يمكن ان تؤدى الخطة الى عكس المقصود منها اذا كان الاهتمام يوجه الى ناليتها الاقتصادية مجردا من كل وعى اجتماعى .. »

ولذلك فالسد العالى بصفته الاقتصادية والاجتماعية على رأس قائمة المشروعات التى تهدف الى تأكيد مفاهيم اشتراكيتنا العربية ..

والاشتراكية العربية فى أبسط معانيها هى زيادة الانتاج التى تؤدى الى انخفاض الاسعار .. وزيادة الدخل القومى لتحقيق الكفاية والعدل لجميع المواطنين .. واتاحة الفرصة لكل فرد للعمل لرفاهيته ورفاهية المجموع ..

واشتراكيتنا تعنى ان يكون الدخل القومى شركة بين المواطنين ، كل بقدر جهده الحقيقى فى تحقيق هذا الدخل القومى ، فكل مواطن حق

فى ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص ، والفرصة متكافئة امام الجميع ،
والحق مساواة بين الناس ..

لذلك كان لزاما علينا أن نضع المخطط الاقتصادى الذى يساعدنا
لمضاعفة الدخل القومى ، فكانت الخطة الخمسية لمشروعات التصنيع
والنمية والانتاج والخدمات .. وكان السد العالى يأخذ مكانه البارز بين
هذه المشروعات .. وبذلك انتقلت اشتراكيتنا بين نطاق العقيدة الى
نطاق الواقع الحى البناء ..

وقد عرفنا أن السد العالى يزيد الدخل القومى ما قيمته ٢٣٤ مليون
جنيه .. ولا يخفى على أحد الاثر الكبير فى حياتنا الاجتماعية عند ارتفاع
قيمة الدخل القومى .. فستزداد المشروعات .. وستعمل الايدى
المعطلة ..

فقد تبين من الاحصاء الشامل عام ١٩٤٧ ما يلى :

١ — عدد السكان حوالى ١٩ مليون نسمة .

٢ — منهم ٧٩٩٧٤٧٧ ر٧ لا عمل لهم (سواء اطفال أو نساء أو
عجزة أو بسبب التعطل) .

٣ — و ٢٣٢٢٣٢ ر١ يعملون فى صناعات غير واضحة وأعمال
غير منتجة .

وقد ذكر الاستاذ كلياند عميد الجامعة الامريكية بالقاهرة سابقا ،
انه « تحت ظل النظام الاقتصادى القائم فى مصر يمكن أن يتم العمل
الزراعى فى مصر بكفاية أفضل اذا أمكن سحب نصف عدد العمال
الزراعيين من مهنة الزراعة ، وأمكن تنظيم عمل النصف الباقى التنظيم
الاقتصادى الواجب .. »

ولقد عملت الثورة منذ قيامها على ازالة هذه الصورة القاتمة
والقضاء على البطالة بأنواعها المختلفة سواء البطالة الكاملة أو الموسمية
أو المقنعة .. وأصبح مجتمعنا الثورى يروج بالعمل من أجل الحرية
الاجتماعية ، لتحقيق لأبناء الشعب جميعا حياة حركة كريمة ..

والتصنيع هو الباب الفسيح الذى يقبل هذه الاعداد الضخمة من
الايدى العاملة.. والسد العالى هو المورد الكريم للكهرباء عصب الصناعة
فى العصر الحديث ..

ج) : السد العالي والحياة الزراعية :

قال الرئيس فى بيانه يوم ١٦ من أكتوبر عام ١٩٦١ ما يلى :

« وطبقا للخطة وعلى أساس الاستفادة من مشروع السد العالي سوف يقفز التوسع فى الأرض ليضيف كل سنة ما يصل الى ٢٠٠ ألف فدان .. »

ونظرة سريعة الى تطور نظام الإصلاح الزراعى عندنا يتضح ما يلى :

لم يزد متوسط ما استصلح فى السنوات العشرين السابقة للثورة عن ٣٠٠ ألف فدان فى السنة ، فى حين انه فى سنة ١٩٥٩ وحدها مثلا وصل ما استصلح من الأرض الجديدة الى ٦٣٠.٥ أفدنة ، قفز سنة ١٩٦٠ ليضيف ٨١ ألف فدان جديدة ثم قفز سنة ١٩٦١ ، ليضيف ١٠٢ ألف فدان .

من هنا يتضح قيمة ٢٠٠ ألف فدان جديدة تضاف كل سنة ولدة خمس سنوات من السد العالي ..

وبمقتضى قانون الإصلاح الزراعى الجديد ، وبمقتضى قرار توزيع أراضي الاوقاف ، سوف تتحول ٦٠ ألف أسرة جديدة الى التمتع بحق الملكية الزراعية للأرض .

أما من السد العالي وحده فهناك حوالى ٢٠٠ ألف أسرة من الملاك الجدد سيملكون أراضي جديدة (لان جملة الاراضي الجديدة مليون فدان ستوزع لكل أسرة خمسة أفدنة) .

والسد العالي سيرفع مستوى الحياة فى المناطق القبلية التى تخضع لنظام الرى الحوضي الذى لا يغل الا محصولا واحدا فى العام ، بالإضافة الى القضاء على الآفات الاجتماعية التى يشيعها فى هذه المناطق مثل البطالة والتخلف ..

كما يزيد السد العالي من دخول الزارعين فى جميع المناطق ويرفع من مستوى معيشتهم نتيجة لزيادة انتاجية التربة وذلك بتحسين وسائل الرى والصرف والوفاء باحتياجات الزراعة من المياه فى كل المناطق على مدار السنة ..

(د) السد العالى والمواطن الفرد :

لقد ورثنا من الاستعمار والرجعية والاقطاع صورة قاتمة :

شعب فقير متوسط دخل الفرد فيه جنيهان ونصف جنيه شهريا حين يوزع الدخل بين المواطنين بالتساوى ، مجتمع ٨٠ ٪ من أفرادهم أميون ، متوسط عمر الفرد فيه ٢٣ سنة ، ومتوسط الامراض التى يحملها الفرد ثلاثة امراض ونصف مرض ، ٧٧٫٦ ٪ من تغذيته حبوب ، و ١ ٪ فقط من اللحوم ، نصيبه سنويا من مساحة المحصول ٤ و . من الفدان ، ونصيبه من مساحة الارض ٣ و . من الفدان ، يعيش كل ٥٥٠ فردا فى كيلو متر مربع واحد ، ٧٤ ٪ من السكان يرتبطون بالارض ويعيشون على الزراعة ، ويولد بين كل ألف مواطن ٤٢ مولودا ويموت من الالف ٢٧ فردا . .

ووجدت الثورة أننا بهذا نقرب من نهاية الطابور فى تسلسلنا مع الدول الاخرى ، وكان على الثورة أن تعمل جاهدة لرفع مستوى المواطنين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية . .

ومع كفاح احد عشر عاما مجيدا فى تاريخ ثورتنا ، ظهرت معالم الطريق ، وخاض شعبنا عديدا من التجارب ، واتضحت ملامح المستقبل الذى شكلته الابدى المتحررة المكافحة . .

والسد العالى فى مقدمة هذه المشروعات الثورية الضخمة التى اهتمت بها الثورة منذ قيامها . . فنتيجة للسد العالى سينتقل الكثيرون من ارتباطهم بالزراعة الى حياة التصنيع ، فتنغير العقلية الزراعية الى عقلية صناعية متطورة ، وستدخل الكهرباء كل قرية وكل منزل وسيهبط سعرها الى ملجم ونصف ملجم بدلا من ثمانية وعشرين ملجا للكيلو الواحد . . وسيتمكن المواطن الفرد من الاستمتاع بمستوى معيشة افضل نتيجة لاستهلاكه كمية اكبر من الكهرباء ، وللتوسع فى الانتاج بأسعار اقل . . فستدخل الآلات الكهربائية المنازل المتوسطة ، ستوافر بأسعار اقل أجهزة الراديو والتليفزيون والسخانات والثلاجات والمراوح الكهربائية . . وستغرق الاسواق بكل السلع الاستهلاكية . . وسترتفع القيمة الشرائية للجنيه الواحد نتيجة لهبوط الاسعار . . وستنتهى من حياتنا مظاهر غلاء المعيشة . .

ان السد العالى اكبر مدرسة لتوفير خبرات فنية واسعة ، بخلق جيل صناعى جديد يكفى لسد احتياجات البلاد فى المستقبل . .

(د) تهجير اهالى النوبة :

ونتيجة للتهجير فى المناطق الجديدة المستصلحة من الصحراء سيقتضي على الكثير من العادات الفاسدة القديمة الموجودة فى الجنوب كالثار وعدم تعليم المرأة ، وتشغيل الاحداث فى الزراعة أو الرعى ..

فقد أعدت الدولة بعد البدء فى بناء السد العالى مشروعا يعد من اكبر مشروعات التعمير اذ يتناول تهجير حوالى ١٧ الف اسرة نوبية تضم حوالى ٥٠ الف نسمة تعيش فى ٤٠ قرية منتشرة على جانبى النيل على امتداد ٣٦٠ كيلو متر جنوبى اسوان حتى حدود السودان الشقيق ، والى ستغمر بمياه السد العالى واعادة اسكانهم فى بيئة جديدة بمنطقة كوم أبو ..

وأجريت دراسات وابحث اجتماعية مختلفة عن سكان النوبة بالنسبة لعدددهم فى كل ناحية وحالاتهم الاجتماعية ، وحجم الاسر ، واقامتهم ببلاد النوبة أو هجرتهم ونوع المساكن التى يعيشون فيها ، الاهلة منها والخالية ، والاعمال التى يقومون بها وممتلكاتهم واللغة التى يتكلمون بها .. كما درست رغباتهم بالنسبة لكان التهجير ونوع التعويض ..

وكذلك عقدت اجتماعات مع الاهالى وممثلى وزارات الخدمات التى تقرر اشتراكها بأجهزتها الفنية فى المشروع وانتهت الدراسات الى وضع خطة عامة تتلخص خطواتها العريضة فى الآتى :

- * تهجير اهالى النوبة الى البيئة الجديدة بكوم أبو .
- * حصر ممتلكات الاهالى وتقدير التعويضات اللازمة .
- * انشاء ٣٣ قرية سكنية فى البيئة الجديدة تضم ١٧٠٠٠ مسكن مع ما يلزمها من مرافق وخدمات عامة .
- * استصلاح ٢١٠٠٠ فدان وتوزيعها على الاسر الزراعية بعد زراعتها .
- * رعاية المنقولين بالبيئة الجديدة رعاية كاملة .
- * اعداد مشروعات التوسع فى المستقبل .

أن السد العالى هو الثورة الاقتصادية التى ستغير من صورة مجتمعنا الى المجتمع الجديد الذى ننشده ونعمل من أجل تحقيقه ..

المجتمع الذى تتحقق فيه معانى العزة والكرامة ، ويوفر لكل فرد ساليب الكفاية والعدل ..

الباب الثاني

السّد
العالي
ثورة
في الفن
الهندسي

الفصل الأول :

نظرة الى الماضي

كثيرا ما شحت المياه عن الوفاء باحتياجاتنا ، وأصابت القلوب حسرة ، وهى ترى التيار الجارف للنهر الخالد يأبى أن يمنحها مياهه فى الأيام العجاف ، فاتصفت أيام السنة فى الفترة ما بين شهري فبراير ويوليو بالفترة الحرجة .. وأصبحت مساحات من الأرض الطيبة معطلة فترة كبيرة من العام ، لان النيل الذى وهبها الحياة والخضرة ضمن عليها فى هذه الايام بمياهه التى وجدت سبيلها ميسرا الى الضياع فى البحر .. وأصبحت هذه الأرض الموات تأبى أن تدب فيها الحياة ، واكتسي وجهها بالسواد برغم محاولات الفلاح — بقطرات العرق التى تتصبب من جبينه وتختلط بحبات التراب — أن يحول هذا السواد الى خضرة يانعة ..

ولم يرض الانسان أن يهزم فى هذه المعركة ضد الطبيعة ، وعزم باصراره العنيد على أن يخضع لإرادة العقل البشرى هذا المارد الجبار .. فيروضه وفق مشيئته ، ويكبح جماحه ، ويأمن غوائله .. ففكر فى مشروع السد العالى ..

ومع الانطلاقة الكبرى لثورتنا العربية فى ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ ، ومع التحرر السياسى الذى احرزه الشعب بإجلاء المستعمر بانفاقية أكتوبر عام ١٩٥٤ ، ومع تبلور الشخصية العربية على مسرح السياسة العالمية بتبنى فكرة الحياد الإيجابى ، وعدم الانحياز التى بدأت فى مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ .. مع كل هذا كان لابد لتدعيم مكانتنا الاقتصادية والاجتماعية من تنفيذ مشروع السد العالى لتأمين مستقبل الأجيال القادمة لتجنى ثمرة كفاح الآباء والأجداد الذين خاضوا معارك التحرير ، وباعوا الوطن دماءهم وأموالهم فى سبيل حريتهم وحرية ابنائهم ..

ولذلك حرصت الثورة المباركة منذ قيامها ، على تنفيذ مشروع السد العالى ، حصنا منيعا لاقتصادنا القومى ، ودرعا واقيا ضد الأعباء الاستعمارية والرجعية والراسمالية الأجنبية ، وتطويرا لحياتنا الاجتماعية للسعى فى ركب الحضارة المعاصرة ..

وكان طبيعيا أن تحرص كل القوى المعادية على أن تشل حركة المارد الجبار الذى أراد لنفسه ولأبنائه أن يتحرروا من التخلف والتبعية ..

ولكن الشعب بتصميمه العنيد ، و ارادته القوية ، وقيادته الحكيمة ، انتصر على كل قوى الاستعمار والعدوان ، ومضى بغير ضعف ولا تخاذل ، فى بناء السد العالى ..

ولذلك كانت قصة السد العالى ، تعبر فى معناها السياسى والاقتصادى والاجتماعى عن قوة شعب الجمهورية العربية المتحدة وعزمه واصراره العنيد ، على ان يحقق الحلم الذى طالما تمنته القلوب ، وكاد يكون خيالا يلوح فى صحراء الوهم ..

فلقد قال هيرودوت ... أب المؤرخين : « مصر هبة النيل » .

فلو لم يكن النيل فى أرض مصر ، لما كانت فيها حياة ، ولما كانت مصر ..

فيعذب حلفا ، حيث تبدأ منطقة النوبة المصرية ، وحيث ينتشر على طوال التلال التى ينحصر بينها النهر .. جماعات من النوبيين ، لا نكاد نرى اثرا للمنظر ويصبح النهر وحده مصدر الحياة للانسان والحيوان والنبات .

وعلى طول امتداد النهر ، حتى ساحل البحر الابيض المتوسط حيث تنذر الإمطار ولا تكاد تبلغ ست بوصات فى العام .. وجد المصريون منذ فجر التاريخ انه ليس أمامهم من مصدر للحياة غير النيل ، ولذلك يقول هيرودوت .. أب المؤرخين : « مصر هبة النيل » .

وقد وجدت آثار وحفريات تدل على سكنى الانسان بوادى النيل منذ عشرة آلاف سنة ... كما تدل النقوش الأثرية على جدران المعابد على أن المصريين القدماء قد اتخذوا من النيل لها مقدسونه ويقدمون له القرابين ، ويتقربون اليه بالهدايا ويقيمون له الاعياد ...

ومنذ فجر التاريخ ونهر النيل العتيذ الذى خلق الله به مصر بين الصحارى وأجراه فيها يدر الخير على البلاد جيلا بعد جيل ، ويسبغ عليها نعما هى كل ما تملك وتندخر من ثراث .. منذ فجر التاريخ وهذا النهر يحمل بين جوانبه ثروة هائلة فى وفرتها ، الا انه يأتى بمعظمها مزدحمة متدفقة فى أشهر قليلة من السنة ، فينصب الى البحر سد مهددا البلاد بأخطار الغرق ، فى حين أن إيراد النهر فى أيام التحريق لا يسد الرمق ولا يغنى من جوع .

ومنع أن هذا النهر يعتبر آية فى الانتظام من حيث مواسم ارتفاع مياهه وهبوطها الا انه كفره من أنهار العالم تسيطر على منابعه عوامل

جوية لا يمكن التحكم فيها تعمل على اختلاف ايراده اختلافا كبيرا من عام الى عام ومن موسم الى موسم فقد تأتي فيضانات عالية متوالية فيكون الهلاك ، او تتوالى سنوات منخفضة فتكون المجاعة ، كما حدث فى عهد زوسر ، احد ملوك الأسرة الثانية ، عندما توالى سنوات الرخاء السبع ثم اعتبتها السنوات السبع العجاف ، فمس مصر القحط ، وكان غلاء يوسف الذى تضرب به الامثال .

وفى سنة ١٣٠٦ ميلادية أيام خلافة المستنصر ، حدث ان النيل لم يرتفع سنوات متوالية فجف الزرع وانحش الغلاء ، وعظم الكرب ، واكل الناس لحوم القحط والكلاب ..

وبالمنهج الإحصائى المقارن نجد الآتى : —

١ — ايراد النهر يختلف اختلافا كبيرا بين سنة وأخرى ..

فمع أن احتياجات الري للرقعة المزروعة تقدر فى الوقت الحاضر بنحو ٥٢ مليارا من الامتار المكعبة سنويا ، اذ بايراد النهر الذى يصلنا عند أسوان قد يأتى من القلة بدرجة تهدد بالجذب كما حدث عام ١٩١٣/١٩١٤ حيث بلغ ٤٢ مليارا فقط .. كما قد يأتى هذا الايراد من الفيض بدرجة تنذر بالفرق كما حدث عام ١٨٧٨ / ١٨٧٩ حيث بلغ ١٥١ مليارا .

٢ — ايراد النهر يختلف اختلافا كبيرا بين سنة وأخرى فى الفترة الحرجة (مدة الصيف ما بين فبراير ويوليو) .

فمع أن احتياجات الزراعة فى هذه الفترة تقدر فى الوقت الحاضر بحوالى ٢٢٥ من المليار بما فيها مياه التخزين التى تبلغ ٧٥ من المليار .. نجد أن ايراد النهر قد ينخفض فى هذه الفترة الى ٧ مليارات كما حدث عام ١٩١٤ ، كما قد يزداد ليصل الى ٣٦ مليارا كما حدث عام ١٨٧٨ .

٣ — متوسط العجز فى الاحتياجات الصيفية فى ٧٥٪ من الخمسين سنة الواقعة ما بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٥٠ وصل الى ٤ مليارات من الامتار المكعبة . وقد بلغ ١١ مليارا فى عام ١٨٩٩/١٩٠٠ و بلغ ٩ مليارات فى عام ١٩٤١/١٩٤٠ .

وبذلك فقد أصبح هذا التغير فى ايراد النهر يشكل خطرا جسيما على حياتنا ، وكاد الانسان يصبح عبدا للظروف الطبيعية ، تسره على حسب ما شاعت أن تشج عليه فتذله ، او تدهمه فتأتى على حرثه ونسله .

**وجود العقل البشرى أن المعركة الحاسمة هى بينه وبين الطبيعة ،
فأراد أن يخضعها لشيئته ..**

وأن من يقلب صفحات التاريخ ليجد أن هذه المشكلة شغلت أذهان
الفراعنة أنفسهم ، واحتلت مكانا بارزا من تفكيرهم ونشاطهم ، فقد
اكتشفت محاولات لضبط مياه النيل عن طريق اقامة الجسور منذ عهد
الملك مينا ، اى منذ أربعين قرنا قبل ميلاد المسيح عليه السلام ..

والمصريون منذ أدركوا طبيعة هذا النهر لم يضيعوا وقتهم عبثا ،
فقد دلت أقدم الحفريات على أنهم قبل أن يبلغوا النضج السياسى الذى
يكونون به دولة قوية ، تنبها الى الاستفادة ، الى أقصى ما تسمح به
تجاربهم ، من مياه الفيضان ، فقد كان الفيضان يغمر جانبى الوادى ويظلون
هم فى قراهم المرتفعة الى أن ينحسر الماء فيزرعوا الاراضى المنبسطة ،
ويقوموا السدود حول الوديان والفجوات لكى ينتفعوا بمائها فى زرع
محصول آخر .. وقد هداهم تفكيرهم حينئذ الى اختراع الشادوف ثم
الساقية الى أن توصلوا الى طريقة البريمة لرفع المياه من الاماكن المنخفضة
الى الحقول ..

وقد استنبط المصريون نظام الرى الحوضى منذ آلاف السنين والى
جانب هذا النظام وجدت فى مصر منذ أقدم العصور بذور النظام الحالى
وهو الرى المستديم .

وقد عرف قدماء المصريين نظام السدود منذ خمسة آلاف سنة فقد
شيدوا أول سد فى العالم وهو سد الكفرة الذى بنوه من ركام الاحجار
على أحد الوديان القريبة من حلوان بالصحراء الشرقية لتخزين نصف
مليون متر مكعب من مياه السيول لاستغلالها فى الشرب وأعمال المناجم
بهذه المنطقة فكان أقدم سد أقيم فى العالم وما زالت آثاره باقية حتى الآن
تشهد بمقدرتهم الفنية الفائقة ..

وفى عهد الاسرة الثانية عشرة أيام أمنمحت الثالث قام قدماء
المصريين أيضا باقامة أقدم خزان للتخزين المستمر فى العالم وهو خزان
بحيرة مورييس لحمايةهم من الفيضانات الخطرة وحجز مياهها لاستغلالها
فى الرى فى السنين الشحيحة الايراد فكان الخزان عملا رائعا عد من
معجزات الفن الهندسي ..

وفى مقابل ممفيس القديمة والى الجنوب قليلا حيث تتسع السلسلة
الجببية وتنبسط تحت أقدامها واحة الفيوم المنخفضة ، كانت مياه الفيضان

تحدّر الى المنخفض فيمثلّه بحيرة تتسرب مياهها بعد الفيضان دون أن ينتفع بها ، ففكروا فى الإفادة من هذه الاراضي المنخفضة التى تغمرها مياه الفيضان ، فأقلّوا السدود بين وادى النيل ومنخفض الفيوم ليصبح خزاناً ينتفع بمياهه على مدار العام ، وأنشئوا عليه ترعة لتخزين المياه ، وأخرى للصرف منها اذا كان إيراد النهر غير واف بحاجة الزراعة ..

وسارت سلسلة المحاولات التى قام بها اجدادنا لضبط النهر حتى أواسط القرن الماضي حيث بدأ نظام الرى المستديم ..

بدأ بالقنوات الطويلة ، كالترعة الإبراهيمية التى تروى اليوم حوالى مليون فدان ، وتطور بعد ذلك الى شبكة محكمة تقابلها وتكمل مهمتها شبكة مماثلة من قنوات الصرف وكان هذا النظام الجديد يقتضى اقامة القناطر والخزانات على نهر النيل لرفع منسوب المياه الى مستوى القنوات من جهة ولكى يمكن تخزين أكبر كمية ممكنة من الماء لوقت الحاجة من جهة أخرى ..

وقد بدأت سلسلة مشروعات تخزين المياه ورفعها بانشاء القناطر الخيرية فكانت اول قناطر كبيرة أنشئت فى العالم ..

وفى عام ١٨٧٣ بنى المصريون مجموعة قناطر ديروط فكانت أعظم قنطرة لتوزيع المياه من نوعها فى العالم وما زالت باقية لآن تؤدى وظيفتها على أتم وجه وتتحكم فى توزيع المياه على جميع أراضي مصر الوسطى ..

وفى مطلع القرن العشرين أقيمت مجموعة قناطر أخرى على النيل من أسوان الى البحر الابيض — عند اسنا ونجع حمادى وأسيوط فى الوجه القبلى ، وزفتى وقناطر الدلتا الجديدة وعند أدفينا وفارسكور فى الوجه البحرى ..

والقناطر والسدود التى أنشئت فى مصر على نهر النيل هى الوحيدة من نوعها على النهر من منبعه فى أوغندا الى مدينة أسوان ، ولم ينشأ خزان آخر على النيل الا بعد ذلك بنحو ربع قرن ؛ اذ أقيم خزان سنار ليروى أرض الجزيرة التى تقع بين النيل الأزرق والنيل الابيض فى السودان ، وبعد ذلك بعشر سنوات أنشئ خزان جبل الاولياء ، أنشأته مصر لتحفظ بجزء من مياه النيل المتدفقة عبثا الى البحر ..

وكان أهم هذه الاعمال وأعظمها انشاء سد أسوان عام ١٩٠٢ فكان أول سد من نوعه فى العالم .

وكانت سعة التخزين عليه مليار متر مكعب ارتفعت بعد التعلية الاولى

عام ١٩١٢ الى مليارين ونصف مليار ثم أصبحت بعد التعلية الثانية فى عام ١٩٣٣ تزيد على خمسة مليارات من الامتار المكعبة . .

وفى عام ١٩٤٥ فكر الاخصائيون فى امكن تعلية خزان اسوان للمرة الثالثة لمنسوب ١٣٣ مترا لزيادة سعته الى حوالى ٩ مليارات فوق مستوى الفيضانات على اساس الوقاية من الفيضانات العالية ، ولتدبير مياه تخزين اضافية ، مع اقامة خزان بهنخفض وادى الريان وانشاء مشروعات اعالى النيل لضمان ملء الخزان المعلى الا ان هذه الفكرة مالبثت ان طويت بعد ان تناولتها يد البحث الدقيق اذ رُئى أن مثل هذه الخزانات الصغيرة السعة لا تعمر كثيرا اذا ما تعرضت للموازانات المتكررة فى مواسم الفيضانات وفى ذروتها حيث تكون المياه محملة بكميات كبيرة من الطمي . .

وفى عام ١٩٤٧ شكلت لجنة من كبار رجال الرى لدراسة مشروعات ضبط النهر بغرض الوقاية من غوائل الفيضانات العالية ، وزيادة الايراد الصينى لمقابلة التوسع الزراعى فى المرحلة التى تنتهى عام ١٩٧٥ . . وانتهت اللجنة من دراستها بأن وضعت برنامجا مستقيضا لمشروعات ضبط النهر ، وقدم الى مجلس الوزراء واقره بجلسته المتعقدة فى ٢٨ من ديسمبر عام ١٩٤٩ .

وتناول هذا البرنامج المشروعات التالية : —

أولا : خزانات للتخزين المستمر لزيادة الايراد الصينى وتشمل : —

١ — خزان بحيرة تنا .

٢ — خزانات واعمال صناعية بالبحيرات الاستوائية وتتضمن : —

(ا) خزان بحيرة فيكتوريا .

(ب) قنطرة موازنة على بحيرة كيوجا .

(ج) خزان بحيرة البرت .

(د) قناة جونجلي لتلافى الفاقد بهستقعات منطقة السدود .

ثانيا : خزانات للتخزين السنوى بغرض الوقاية من الفيضانات العالية ولتوفير ايراد صينى ، وتشمل الخزانات التالية : —

١ — خزان مروى .

٢ — خزان وادى الريان .

وواضح من هذا البرنامج أن جميع المشروعات لا تقام فى الأراضي المصرية وإنما تنشأ فى أراضي الدول الأخرى ويصرف عليها من أموالنا ، ونصبح بعدها تحت رحمة الظروف المقبلة .

الى جانب أن هذا البرنامج قد اقتصر فى التخزين المستمر على تخزين المياه الصافية من الطمى فقط ، والتي لا يتجاوز مجموعها فى المتوسط ١٤ ٪ من الإيراد الكلى للنهر . ولم يشمل البرنامج استغلال مياه الفيضان التى تكون الجزء الأكبر من إيرادات النهر ، وتحدث الذبذبة فى مناسبيه وتصرفاته ، وهكذا ستظل هذه المياه — بمقتضى تلك السياسة المائية — تنساب هباء الى البحر . .

والعلاج الوحيد لهذه المسئلة هو بالتحكم التام فى مياه النهر وضبطها لتكون تحت مشيئة البلاد وبذلك يهـن حمايتها من الفيضانات العالية ومن شر الفيضانات الواطية على السواء ، والانتفاع الكامل بمياه النهر فى التوسع الزراعى وسائر النواحي الاقتصادية للوفاء بحاجة الإنسان بدلا من جريانها الى البحر سدى .

ولا يمكن التحكم فى مياه النهر وضبطها الا بالتخزين المستمر أو التخزين طويل الأمد ، المبنى على اقنطاع كل الفاض من الاحتياجات فى السنين العالية للانتفاع به فى السنين الواطية التى يقل فيها إيرادات النهر عن الوفاء بالاحتياجات المائية . ويحتاج هذا النظام الى سعة كبيرة جدا تضمن استقبال الزيادة فى سنين عالية متتالية ، كما تضمن وجود رصيد مخزون من المياه لسد النقص فى السنين الواطية أى خلق فيضان صناعى ذى إيرادات ثابتة تتفق تصرفاته مع الوفاء الكامل بالمطالب الزراعية فى كل المواسم ، وبذلك تتبـع البلاد بإيراد معلوم ومضمون بما يسمح برسم سياسة مائية ثابتة . .

ولكن كيف تتحقق هذه الأهمية . . ان ذلك لن يكون الا بأن نعترض مجرى نهر النيل بجبل . . جبل ضخـم مرتفع يقدر على صد التيار الجارف للمياه . . وفى الوقت نفسه يتحول مجرى النهر ليمر من خلال فتحات تقدر على التحكم فى تصرفات النهر وفق احتياجاتنا . . ونتمكن من هذه الفتحات من توليد طاقة كهربية هائلة نتيجة الانحدار المرتفع السريع للمياه المتساقطة من هذه الفتحات . .

لقد اعتبرت هذه الفكرة يوما ما من خيالات العقل البشرى ، فأين هو المكان الفسيح الذى يمكن فيه تخزين هذه الكميات الهائلة من المياه ، مع احتساب سعة كافية لترسب الطمى دون أن تؤثر على السعة المحتسبة

لهذا التخزين ، مع احتساب سعة أخرى احتياطية للوقاية من خطر الفيضانات العالية .. هذا مع كيفية نقل الجبل لوضعه فى طريق النهر .. وتحويل المجرى الطبيعى للمياه ..

اننا لو استطعنا تنفيذ هذا المشروع الخيالى الضخم .. نتمكن من الاستغناء عن كل المشروعات الاخرى لضبط مياه النيل ..

ولكن كيف السبيل .. ان هذا المشروع معجزة القرن العشرين .. خيال املم العقل البشرى .. حتى جاءت ثورة ١٩٥٢ الخالدة .. فقد كانت الحكومات قبلها فى مستوى اقل من السد العالى ..

وفى ٨ من اكتوبر عام ١٩٥٢ وافق مجلس قيادة الثورة على البدء فى دراسة المشروع وتآلف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .. ودرس المشروع بوصفه مشروعا انتاجيا وتقرر تأليف لجنة تضم خبراء من مختلف دول العالم لبحث المشروع من نواحيه المختلفة ..

ولجريت البحوث المتعددة ، وأسهمت كل الهيئات العلمية والجامعية فى الجمهورية باجراء البحوث والدراسات الجيولوجية والطبوغرافية والجوية والهيدروليكية .

وفى ٤ من ديسمبر عام ١٩٥٤ تقدمت لجنة الخبراء العالميين بتقريرها عن المشروع وصلاحيته للتنفيذ ..

الفصل الثانى

الاسس الفنية للمشروع

أولا : موقع السد العالى

لابد لآى مشروع ذى سعة كبيرة يهدف الى استغلال مياه الفيضان ويقوم بعمل خزان طويل الأمد أن يقام على النيل الرئيسى بحرى العظيرة وحيث تتجمع موارد النهر كلها .. وقد استثنيت المسافة ما بين عظيرة وحلفا لعدم وجود الموقع الصالح لهذا الغرض ، علاوة على ارتفاع نسبة الفاقد فيها بالتبخر ..

لذلك فقد اتجهت الأبحاث من النواحي الجيولوجية والطبوغرافية والهيدروليكية والجوية الى المسافة بين حلفا واسوان ..

ودلت الدراسات التى تمت فى هذا الشأن على وجود موقعين على النيل فى هذه المسافة يصلحان لهذا الغرض ، ويقع أولهما على بعد ٦٥ كيلو متر جنوب خزان أسوان ، ويقع الثانى عند الكلابشة أى على بعد ٤٩ كيلو متر جنوب الخزان ..

وبالمقارنة الفنية الدقيقة بين الموقعين استقر الراى على اختيار الموقع على بعد ٧ كيلو مترات جنوب خزان أسوان الحالى ..

ثانيا : تحديد سعة الخزان

لما كانت الاهداف الرئيسية من انشاء السد هى التوسع الزراعى وضمان الاحتياجات المائية لجميع الزراعات الحالية والمستجدة فى جميع الاوقات ووقاية البلاد من أخطار الفيضانات العالية ، فضلا على استغلال سقوط المياه فى توليد الكهرباء لاستخدامها فى تصنيع البلاد ، ونظرا لانه سيترتب على تخزين مياه الفيضان الحمراء الحملة بالطمي بحوض الخزان تقليل سعته باستمرار رسوب الطمي فيه سنة بعد أخرى ، فقد روعى عند حساب سعة الخزان العمل على تحقيق هذه الاهداف جميعها دون المساس بسعة الخزان الحية .. ومن هنا سمي السد بالسد العالى ..

وقد قدرت السعة الكلية للخزان بحوالى ١٥٧ مليار متر مكعب على منسوب ١٨٢ مترا قسمت على الوجه الآتى : —

١ — **السعة الميتة أو التخزين الميت** : وهى عبارة عن السعة التى حصصت لرسوب الطمي وقدرت بنحو ٣٠ مليار متر مكعب وهى سعة تكفى لرسوب الطمي العالق بمياه النيل لمدة خمسمائة عام بمعدل ٦٠ مليون متر مكعب سنويا قبل أن تتأثر السعة الاساسية أو الحية للخران . وتقابل هذه السعة بمنسوب ١٤٧ مترا وهو فى الوقت نفسه اقل منسوب يكفى لتشغيل محطة الكهرباء بكفاءة جيدة .

٢ — **السعة الحية أو التخزين الاساسي** : وهى عبارة عن السعة المخصصة للتخزين المستمر وقدرت بنحو ٩٠ مليار متر مكعب — تقع بين منسوبى ١٤٧ ، ١٧٥ مترا لضمان سحب ايراد سنوى ثابت فى جميع السنين يعادل متوسط الايراد السنوى للنهر خلال السنتين سنة الماضية وهذا المتوسط يبلغ حوالى ٨٤ مليار متر مكعب .

٣ — **السعة اللازمة للوقاية من أخطار الفيضانات العالية** : وقدرت بنحو ٣٧ مليار متر مكعب تقع بين منسوبى ١٧٥ ، ١٨٢ مترا وسيراعى دائما انه لا يزيد المنسوب فى آخر شهر يوليو قبل حلول الفيضان التالى عن ١٧٥ مترا لايكان استقبال الفيضانات الخطيرة ، وبهذا الوصف يعتبر هذا الجزء من الخزان بمثابة خزان سنوى فى حالة احتمال توالى الفيضانات العالية ، وهذه السعة تسمح بوقاية البلاد من أخطر الفيضانات التى سجلت حتى الآن .

ثالثا : وصف السد :

والسد العالى فى أبسط صورة ، عبارة عن جبل من ركام الجرانيت بارتفاع ١١١ مترا ، وعرضه عند القاعدة ٩٨٠ مترا ، وعرض الطريق فوقه ٤٠ مترا وطوله ٣٦٠٠ متر ، ومكعب المواد التى ستستعمل فى بنائه تقدر بنحو ٤٣ مليون متر مكعب أو كحجم الهرم الاكبر ١٧ مرة وسيزود السد بستارة رأسية قاطعة للمياه ، بطريقة الحقن بعقب ٢١٠ امتار تحت قاع النهر .

يعترض السد مجرى النهر على بعد ٧ كيلو متر جنوبى سد أسوان الحالى ويحجز المياه الى منسوب ١٨٢ مترا ، لتخزين ١٥٧ مليار متر مكعب مكونا بذلك أعظم بحيرة صناعية فى العالم ، يبلغ مسطحها حوالى ٥٠٠٠ كيلو متر مربع ، وطولها حوالى ٥٠٠ كيلو متر ، ومتوسط عرضها حوالى ١٠ كيلو مترات .

ويتكون جسم السد من ثلاثة أجزاء رئيسية ، هى السد الجزئى الأمامى والسد الجزئى الخلفى ، والسد الرئيسى .

السد الجزئى الامامى :

وظيفة هذا السد الاساسية ، هى تحويل مياه النهر عن طريق تناء جانبية خلال فترة انشاء السد الرئيسى ، ويمثل سدا بارتفاع ٥٠ مترا وبطول ٥٥٠ مترا عند القاع ، وسينشأ من الركام الصخرى المستخرج من ناتج الحفر للقناة الجانبية بعد استبعاد الاحجار الصغيرة منه ، ولاء الفراغات الموجودة بين الركام الصخرى بالرمال الكثباتية ، مع تغطية الميل الامامى للسد بالرمال الكثباتية تعلوها طبقة من ركام الاحجار لمنع تسرب المياه ، وسيستفاد من هذا السد فى الوقت نفسه فى اماكن التخزين امامه الى درجة ١٣٣ مترا ، مما يتيح زيادة مياه التخزين الحالية بنحو ٨ مليارات متر مكعب ، يمكن استغلالها فى استصلاح مليون فدان جديدة ، مع تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة حوالى ٧٠٠ ألف فدان الى نظام الري المستديم .

السد الجزئى الخلفى :

وظيفة هذا السد ، هى منع دخول المياه الحمراء المحملة بالطمى الى الموقع الذى سيقام عليه السد الرئيسى ، حتى لا يرسب الطمى بهذا الموقع ويساعد مع السد الامامى فى انشاء السد الرئيسى فى مياه راكدة بعيدة عن تأثير التيارات المائية ، وسينشأ هذا السد من الركام الصخرى بارتفاع ٣٥ مترا فوق قاع النهر ..

السد الرئيسى :

يبدأ فى انشائه بعد اقامة السدين الجزئيين الامامى والخلفى اللذين يكونان جزءا من جسم السد الرئيسى ، ويبلغ ارتفاعه كما ذكرنا ١١١ مترا فوق قاع النهر ، وطوله ٣٦٠٠ متر والتصميم الموضوع له عبارة عن سد من الركام الصخرى ، بداخله نواة صماء ، وفرشة افقية صماء من الامام تحتها طبقة من الرمال المكثفة المضغوطة مستمرة حتى قاع النهر ، ثم قاطع رأسي للمياه يمتد من منسوب القاع حتى طبقة الصخر بوساطة حقن التربة ، ونواة السد مزودة بثلاث ممرات معدة بالاجهزة اللازمة للكشف عن التسرب وقياس الضغوط والاهتزازات والقيام بأعمال الصيانة اللازمة للاستارة الرأسية .

رابعاً : قناة تحويل مجرى النهر :

بإنجاز المرحلة الأولى من العمل ، وبمجرد فصل مجرى النيل سيمر تصرف النهر بمجرى التحويل الذى يحفر الآن فى الجبال الصخرية المكونة للبر الشرقي عند موقع السد .

ومجرى التحويل عبارة عن قناة مكشوفة فى جزأيه الاممى والخلفى، أما جزؤه الاوسط فمقد ترك على طبيعته على هيئة ستة انفاق فى باطن الجبل . مزودة ببوابات حديدية لموازنة التصرف تعززها بوابات أخرى امامية وخلفية للمساعدة فى الطوارئ .

وطول الجزء الاممى من القناة المكشوفة يبلغ ١١٥٠ مترا وعرض قاعها عند المدخل ٢٥٠ مترا يقل تدريجيا حتى يصل الى ٥٠ مترا ثم يزيد مرة ثانية حتى يصل الى ٢٣٠ مترا عند مداخل الانفاق ، أما طول الجزء الخلفى من القناة فهو ٤٨٥ مترا وعرض قاعدته عند مخرج الانفاق ٢٧٨٥ متر يقل تدريجيا حتى يصل الى ٥٠ مترا عند مخرج القناة ..

والنظر الداخلى للاتفاق الذى يحفر فى كتلة الصخر الواقعة بين جزئى القناة الاممى والخلفى ١٧ مترا يبطن بطبقة من الخرسانة المسلحة سمكها متر واحد ليصبح قطر النفق الصناعى ١٥ مترا .

وسوف تصل قدرة مجرى التحويل على تمرير المياه الى ١٥٠ مليون متر مكعب فى اليوم وهى قدرة تفوق اية قدرة مماثلة لاي قناة صناعية فى العالم ..

خامساً : المفيض :

ومن المقرر انشاء مفيض لمياه الخزان لتصرفها اذا ما ارتفع منسوبها عن أقصى منسوب مقرر للتخزين وهو ١٨٢ مترا ، ويتبع هذا المفيض فى البر الغربى للنهر ، ويبلغ طول العتب حوالى ٣٨٥ مترا ومنسوبه ١٨٠ مترا ويسمح بهرور تصرف قدره ٢٠٠ مليون متر مكعب يوميا .

سادساً : محطة توليد الكهرباء :

تنشأ هذه المحطة بالبر الشرقي بمجرى القناة الخلفى عند مخرج الانفاق ، وستشتمل هذه المحطة على (١٢) وحدة لتوليد الكهرباء تدار بتوربينات قوة كل منها ١٧٥٠٠٠ كيلوات يمكن ان تستغل على سقوط يتردد ما بين ٤٠ الى ٦٥ مترا ، وتبلغ قوة المحطة ٢١٠٠٠٠٠ كيلوات ،

وتقدر الطاقة القصوى لهذه المحطة بحوالى ١٠.٠٠٠ مليون كيلوات ساعة
فى السنة ، وهى بهذا الوصف تعتبر من أكبر المحطات الكهربائية المائية
فى العالم .

وستزود المحطة بمحولات كهربية لرفع جهد التيار المولد من وحدتها
الكهربية من ١٥ر٧٥٠ فولت الى ٥٠٠ر٠٠٠ فولت وستوضع هذه المحولات
فى الجزء الامامى من المحطة على منسوب ١٢٤٥ متر ، ويوجد منها ١٢
محولا قوة كل محول ١٣٧٥ ميجا فولت أمبير ، متصلة بمحطة المفاتيح بوساطة
خطوط كهربية هوائية ، كما توجد مجموعة أخرى مكونة من ١٢ محولا
كهربيا قوة كل محول ٩٣ ميجا فولت أمبير لرفع جهد التيار من ١٥ر٧٥٠
فولت الى ١٣٢ر٠٠٠ فولت متصلة بمحطة مفاتيح أخرى .

الفصل الثالث

برنامج تنفيذ المشروع

● فى منتصف مايو عام ١٩٦٤ يتم اقفال النهر وتحويل المياه فى القناة الجانبية .

● فى عام ١٩٦٧ يمكن البدء فى التخزين المستمر .

● فى عام ١٩٦٨ يتم بناء السد الرئيسى نهائيا ، وشبكة الخطوط الكهربائية .

● فى اوائل ١٩٧١ يتم بناء محطة الكهرباء .

وقد تم وضع برنامج تنفيذ المشروع على أساس اتمام مراحل المختلفة على الوجه الآتى :

— انشاء السد الجزئى الامامى لمنسوب ١٣٥ مترا والسد الجزئى الخلفى ومجرى تحويل المياه والمفيض واساسات محطة توليد الكهرباء والجناح الايمن للسد الرئيسى فى اواخر عام ١٩٦٤ وياتمام هذه المرحلة يتسنى الحصول على تخزين اضافى لمياه النيل قدره ٤٠٠٠ مليون متر مكعب فى يناير عام ١٩٦٥ يزيد فى عام ١٩٦٦ الى ٦٠٠٠ مليون متر مكعب والى ٨٠٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٦٧ وستكفى هذه الكميات الاضافية من المياه المخزونة لرى اراضي الحياض التى سيتم تحويلها الى نظام الرى الدائم فى مساحة قدرها ٧٠٠٠٠٠ فدان وفى استصلاح مساحات جديدة من الاراضى تبلغ حوالى مليون فدان .

— انشاء السد الرئيسى لمنسوب ١٥٥ مترا عام ١٩٦٧ ويمكن عندئذ البدء فى التخزين المستمر لمياه النيل وفى العام نفسه يتم مد احد الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالى ٥٠٠ كيلو فولت من أسوان الى القاهرة ، وكذا جميع الخطوط الكهربائية الفرعية الاخرى ١٣٢ر٢٠٠ كيلو فولت ومحطات التحويل .

— فى عام ١٩٦٨ يستكمل السد الرئيسى نهائيا لمنسوب ١٩٦ مترا

كما تستكمل شبكة الخطوط الكهربائية بمد خط آخر من خطوط الضغط العالي ٥٠٠ كيلو فولت من أسوان الى القاهرة . وفى هذا العام أيضا يتم تشغيل خمس وحدات كهربية بالمحطة بما يتيح الحصول على طاقة كهربية مقدارها حوالى ٢٥٠٠ مليون كيلوات ساعة .

— تزداد الوحدات الكهربائية الى ثمان وحدات فى سنة ١٩٦٩ فتزيد الطاقة الكهربائية الى حوالى ٥٥٠٠ مليون كيلوات ساعة .

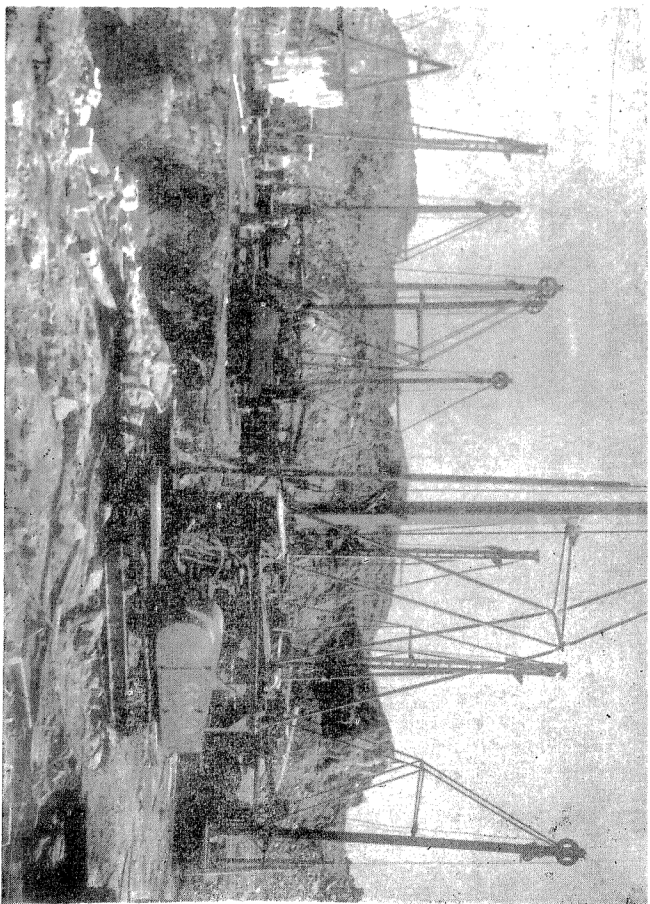
— فى عام ١٩٧٠ يزداد عدد الوحدات الكهربائية الى احدى عشرة وحدة فترتفع الطاقة الكهربائية الى ٨٠٠٠ مليون كيلوات ساعة .

— فى أوائل عام ١٩٧١ يتم تركيب جميع وحدات المحطة الاثنى عشر وتشغيلها فتزيد الطاقة المولدة فى المحطة فى هذا العام الى ٩٠٠٠ مليون كيلوات ساعة .

— ينتظر أن تصل الطاقة الكهربائية الممكن الحصول عليها من المحطة الكهربائية الى حوالى ١٠.٠٠٠ مليون كيلوات ساعة سنويا عام ١٩٧٢ .

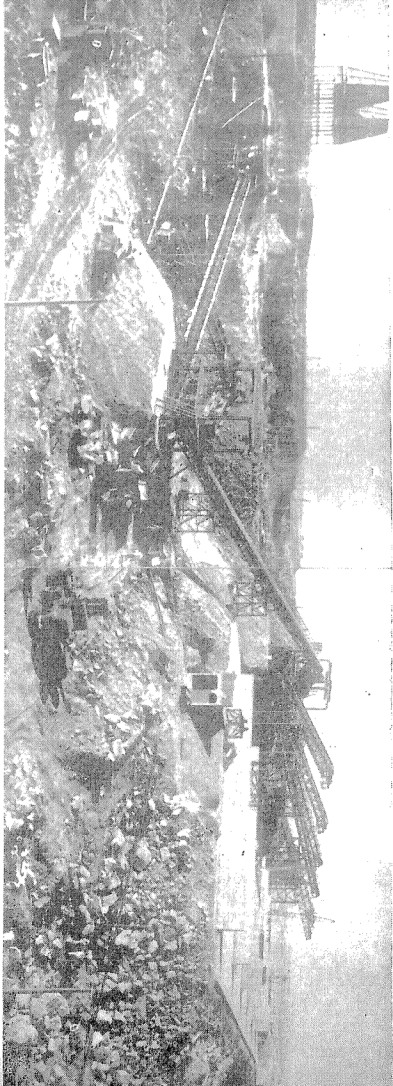


شكل رقم (٦) المقل البشري يحطم الجبل ويؤجر



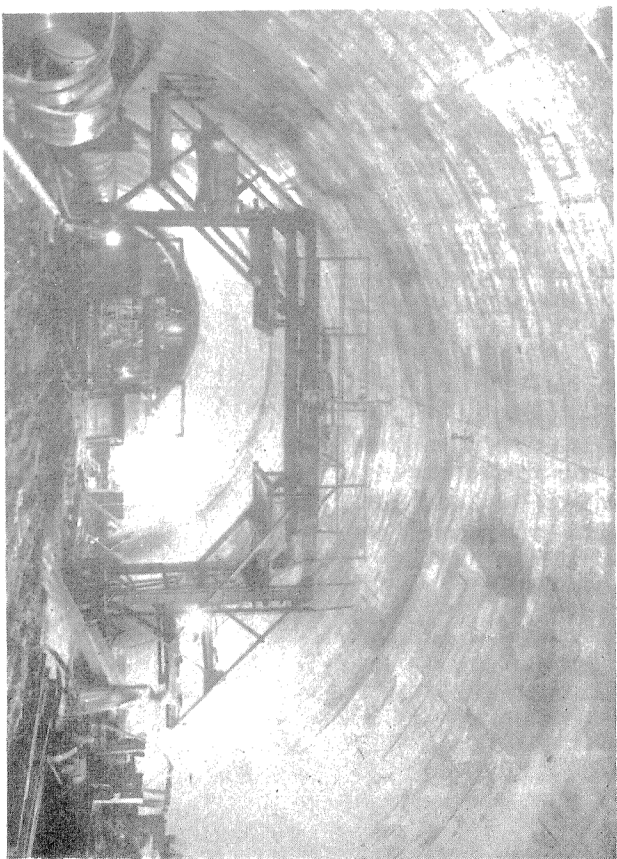
شكل رقم (٧) الحضارات الآلية التي تستعمل في تخزين الصخور
تمهيدا لوضع الديناميت لاتمام عملية التفجير

شكل رقم (٨) منشآت تجهيز الحرسالة



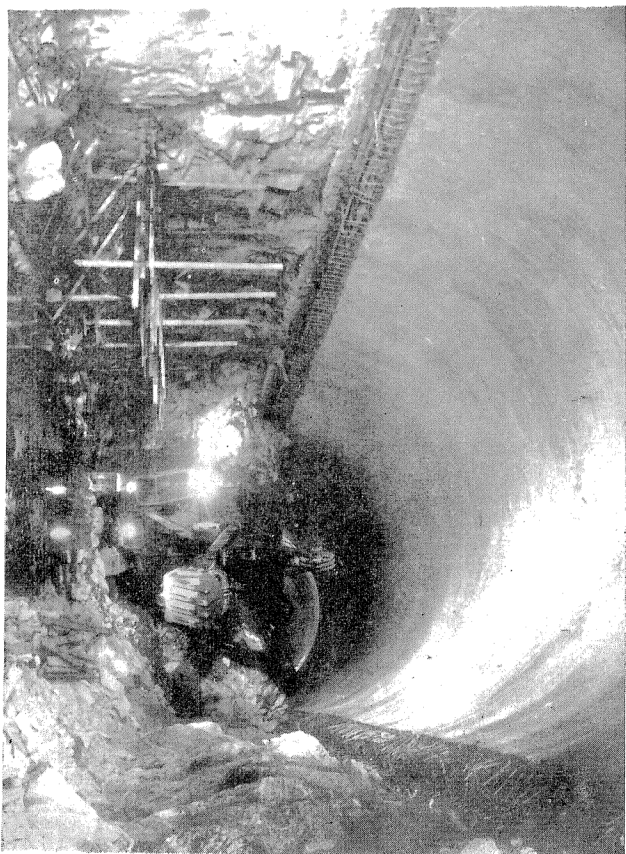


شكل رقم (٩) جزء من عملية التسييح داخل أحد الانفاق الممتدة التي ستمتد منها المياه



شكل رقم (١٠) عملية تطمين في النصف المملوء لاجد الانفاق

شكل رقم (١١) حفر النصف السفلي لأحد الانفاق الستة التي ستمتد منها المياه





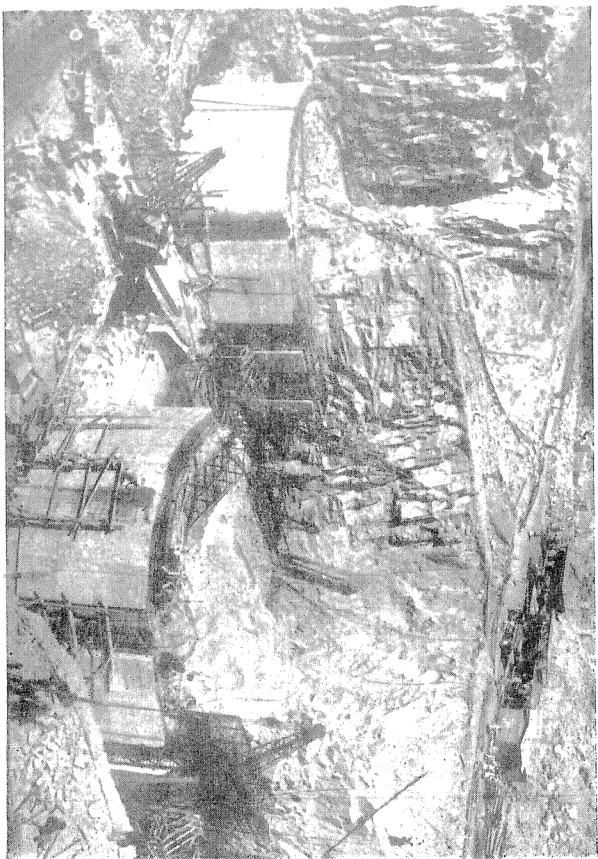
شكل رقم (١٣) نقل الصخور من الحفرة في النصف الأسفل من أحد الانفاق •



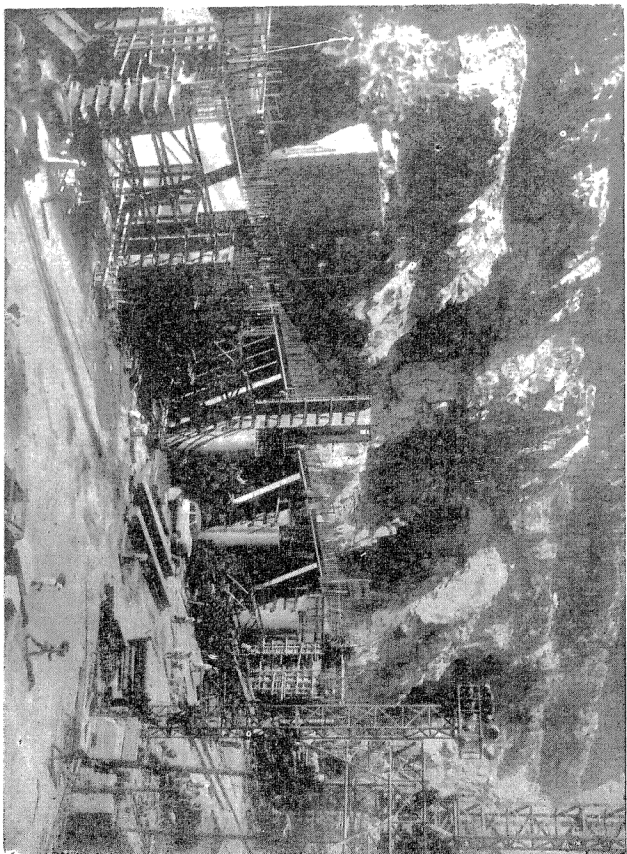
شكل رقم (١٣) منظر لداخل الانفاق المسمته في الجزء الاهلي من قنصاة تحويل مجرى النهر .



شكل رقم (١٤) خرسانات انشاء محطة الكورباء على وادي الخراف



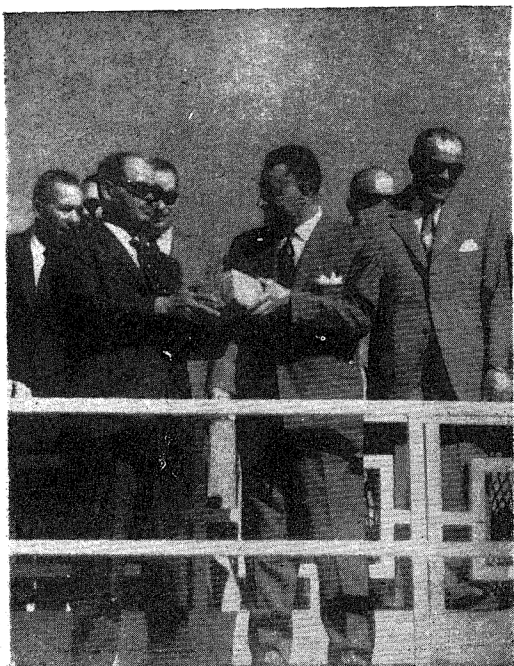
شكل رقم (١٥) ائتلاف مداخل الانفاق



• شكل رقم (١٦) انشاء محطة الكهرباء عند مخرج الانفاق



شكل رقم (١٧) منظر بين مضارح الانفاق الستة في القناة الحالية



شكل رقم (١٨) السيد المهندس محمد صدقي
سليمان وزير السد العالي يسلم السيد الرئيس
جمال عبد الناصر ، أول حجر لالقائه في المنهر
لبناء الجزء الامامي من السد العالي .



شكل رقم (١٩) منظر من الجو للسد العالي بعد انتهائه .

الفصل الرابع

السد العالى اعظم مشروع من نوعه فى العالم .

ان تاريخنا يشهد باننا سبقنا كل دول العالم باقامة المنشآت الهندسية المائية الكبرى ، وكان كل مشروع نشيده هو الاول من نوعه دائما ...

واننا اذ بنى اليوم سد العزة والكرامة ، وحين تختشد لهذا العمل الضخم آلاف السواعد الفتية ومئات العقول المفكرة يعتبر السد العالى ايضا اعظم عمل من نوعه فى العالم ، حتى ان العالم بأسره اسماء بحق — لعظمته — مشروع القرن العشرين وهو جدير بان يكون اعظم مشروعات الثورة لانه يتفق معها فى العظمة ويحقق اهدافها نحو زيادة رقعة البلاد وتدعيم الثورة الصناعية وتحقيق المبادئ الاشتراكية .

وباجراء مقارنة فنية سريعة بين السد العالى والسدود الأخرى ننتبين انه يوجد فى العالم فى الوقت الحاضر حوالى ٢٥٠٠٠ سد بعضها من الخرسانة والآخر من الرمال والبعض الآخر من ركام الاحجار وأعظمها شأنا هو السد العالى .

ونوع السد يتحدد بطبيعة الموقع وظروفه الجيولوجية والمائية ونوع المواد المتوافرة بالقرب منه فاذا كان قاع المجرى صخوريا فمن المعتاد أن ينشأ السد من الخرسانة او المبانى مثل سد اسوان الحالى . على أنه فى حالة عدم توافر الاسمنت بالقرب من الموقع كما هى الحال فى سد « مبيورو » باليابان فان السد ينشأ من ركام الاحجار .

واذا كانت طبيعة المجرى من المواد الرسوبية وكانت المياه غير سريعة وعميقا قليل فان السد ينشأ عادة من رمال تروم بالكرات كما هى الحال فى سدود نهر « الفولجا » بروسيا وسدود نهر « الميزورى » بأمريكا .

اما اذا كان القاع رسوبيا وسرعة المياه كبيرة ففى هذه الحالة يبنى السد من ركام الاحجار ليقاوم تأثير المياه .

وقد دلت الابحاث على ان الموقع الوحيد الذى يصلح لانشاء سد

عال للتحكم الكامل فى مياه نهر النيل الذى يعتبر اعظم نهر فى العالم وهو عند اسوان على بعد سبعة كيلو مترات جنوبى سد اسوان الحالى .

ونظرا الى ان هذا الموقع يوجد داخل حوض خزان اسوان حيث المياه عميقة وسرعتها فى أثناء الفيضان كبيرة وبما انه فى فترة انشاء السد ستعرض الاعمال الى ظروف مائية قاسية فى أثناء ملء وتفريغ الخزان ، كما وان المباحث الاكتشافية قد دلت على ان قاع النهر يتكون من مواد رسوبية يزيد عمقها على ٢٠٠ متر لذلك كان من الضرورى ان يبنى السد من ركاب الجرانيت المتوافر بالقرب من الموقع .

ان السد العالى فتح جديد فى نظام الرى يفصل ما بين عهدين ، عهد التخزين السنوى وما ينطوى عليه من تعويض الانتاج الزراعى الى هزات عنيفة تؤدى الى ازمات مالية شديدة ، وعهد التخزين المستمر وما يكفله من ضمان رى الاراضى المترتبة عليه والتوسع الزراعى فى مساحات جديدة مع ضمان وقاية البلاد من اخطار الفيضانات وتوليد طاقة كهربية هائلة رخيصة تساعد على انماء الصناعة ومشاركة النهضة الزراعية فى تدعيم الاقتصاد القومى .

واقرب السدود الهامة التى من نوعه فى العالم سد « دافيز » على نهر كولورادو بأمريكا وسد « ميبورو » باليابان وسد « سيربونسون » بفرنسا ويكفى للدلالة على عظمة السد العالى ان نذكر ان سعة خزانات هذه السدود الثلاثة مجتمعة تساوى ٣٪ فقط من سعة خزان السد العالى كما ان مجبوع القوى المولدة منها تساوى ٣٠٪ من قوة محطة كهريا السد العالى .

اما من حيث مكعبات المواد المستعملة فى بنائها فان مجبوع مكعبات المواد المستعملة فى بناء السدود الثلاثة معا تبلغ ٦٠٪ فقط من مكعب المواد المستعملة فى بناء السد العالى .

ومن حيث الارتفاع فسد « دافيز » يبلغ ارتفاعه ٦٠ مترا وسد « ميبورو » ١٣٠ مترا ، وسد « سيربونسون » ١٢٠ مترا أى ان السدين الآخرين يفوقان السد العالى فى الارتفاع فاذا راعينا ان سد « ميبورو » مبنى على الصخر وليس على مواد رسوبية فيكون سد « سيربونسون » المبنى على قاع رسوبى هو الوحيد بين هذه السدود الذى يشابه السد العالى ويزيد عليه فى الارتفاع بحوالى ١٠ أمتار .

والواقع ان تصميم سد « سيربونسون » اقرب ما يكون الى تصميم

السد العالى لانه مزود ببنارة راسية قاطعة للمياه بطريقة الحقن بعمق ١٠٠ متر تحت القاع وهو وان كان اعلى من السد العالى قليلا الا انه من حيث مكعب المواد المستعملة فى بنائه وسعة تخزينه يعتبر نموذجا مصفرا للسد العالى حيث يبلغ مكعب هذه المواد ١٤ مليون متر مكعب وسعة بحيرته مليار واحد من الأمتار المكعبة فقط وقوة محطته الكهربائية ٣٢٠٠٠ كيلوات أى أقل من محطة كهربية خزان اسوان الحالية .

بل اننا لو قارنا السد العالى من حيث قدرته على تخزين المياه بأكبر الخزانات الموجودة فى العالم سواء كانت مبنية من الخرسانة أو الرمل أو الاتربة لوجدنا ان سعة السد العالى تبلغ حوالى أربعة أمثال سعة خزان « هوفر » الذى يطلق عليه بحيرة « ميد » وهى أكبر بحيرة للتخزين بأمريكا .

ويكفى ان نذكر اننا لو جمعنا محتويات خزان « جراند ديكسنس » بسويسرا وهو أعلى سد فى العالم ومحتويات خزان « جراند كولى » بأمريكا وهو أكبر سد فى العالم مبنى من الخرسانة من حيث الحجم ومحتويات خزان « كوبيشيف » بروسيا وهو أكبر سد فى العالم من حيث مكعبات الاتربة ومحتويات سد « ستالينجراد » بروسيا الذى به أكبر محطة كهربية فى العالم لوجدنا ان محتويات هذه الخزانات مجتمعة تمثل ٦٠٪ فقط من محتويات السد العالى بمفرده .

بل ان سعة السد العالى تفوق سعة كل الخزانات التى اقامتها هيئة التعمير الامريكية خلال النصف الاول من القرن الحالى ويبلغ عددها حوالى ١٩٥ خزاناً ويكفى ان نذكر ان مياه السد العالى لو اطلقت على مساحات الاراضى الزراعية فى العالم لغمرت بها بارتفاع حوالى ١٠ سنتيمترات .

والواقع ان بحيرة السد العالى هى أكبر بحيرة من صنع الانسان فى العالم ولا ينافسها فى ذلك سوى بحيرة سد « كاريبا » على نهر « الزنبيزى » بروتديسيا الجارى تنفيذه حالياً .

ومن المفيد ان نذكر ان محتويات السد العالى تقرب من محتويات بحيرة « فيكتوريا » ثالث بحيرة طبيعية فى العالم .

ومن حيث توليد القوة الكهربية فان أكبر محطة موجودة الآن فى باطن الأرض هى محطة « كيتبات » بكندا وقوتها ١١٠٠ مليون الكيلوات . وهناك أيضاً محطة فى باطن الأرض تحت التنفيذ بسد « كاريبا » بروتديسيا

قوتها ١٢ من مليون الكيلوات أى أن قوة محطة السد العالى تبلغ ضعف قوة أكبر محطة كهربية باطنية فى العالم بل أن قوتها تزيد على قوة محطة «كوبيشيف» القائمة فوق سطح الأرض والمعتبرة حتى الآن أكبر محطة كهربية فى العالم على الإطلاق .

ومن حيث قطاع قناة التحويل الذى يبلغ عرضه عند القاع ٦٠ مترا ليكفى أن نذكر أنه أكبر من قناة «البرت» ببليكا وقناة «دون» بروسيا وقناة «سانت لورنس» وقناة «بنا» بأمريكا ولا يماثلها فى العرض سوى قناة السويس . أما تصرفها فهو بلا شك أكبر من تصرف أية قناة أنشئت حتى الآن إذ هى عبارة عن مجرى صناعى لتحويل مياه النيل يسمح بمرور مليار متر مكعب يوميا .

ومن حيث بوابات موازنة التصريفات فالقناة سركب عليها بوابات راسية كبيرة يبلغ عرضها ٥ أمتار وارتفاعها ١١ مترا تعمل تحت ضاغط يقرب من مائة متر وهى بذلك تعتبر أكبر بوابات من هذا النوع فى العالم

ومن حيث عمق الأساس فإن عملية حقن المواد الرسوبية ستمتد الى ٢١٠ أمتار تحت قاع النهر فى حين أن عملية الحقن تحت القاع فى أكبر السدود الشبيهة به وهى سد «سيربونسون» بفرنسا ، وسد «ميشان» بكندا لم تتجاوز ١٢٠ مترا ولذلك فإن السد العالى يعتبر أعرق سدود العالم أساسا .

ومن حيث مكعبات المواد التى ستستعمل فى انشائه فهو من أكبرها على أنه من النصف أن نذكر أن جميع السدود التى تفوق مكعباتها مكعبات السد العالى هى سدود ترابية مكونة من ردم بالكراكات وليست من ركام الأحجار كالسد العالى .

ومن حيث الارتفاع فهو وأن كان من أعلى السدود الركابية فى العالم إلا أنه يقل فى الارتفاع عن سدود كثيرة من الخرسانة .

ومن حيث قدرته على وقاية البلاد من أخطار الفيضانات فهو أكثر سدود العالم نفعا من هذه الناحية .

ومن حيث ضمان رى مساحات شاسعة فليس فى العالم سد يجاريه من هذه الناحية حيث يتحكم فى رى مساحة تزيد على ٧ ملايين فدان .

ومن حيث الفائدة للاقتصاد القومى فليس فى العالم سد واحد يجمع بين مزاياه الاقتصادية فى ميدانى الزراعة والصناعة ما يجمعه السد

العالي وهذه الميزة وحدها تجعله اعظم مشروع فى العالم من جميع نواحيه .

والحقيقة ان السد العالي ليس اعلى السدود ولا اكبرها حجما على انه من المسلم به ان عظمة السدود تقاس بسعة التخزين وبالقوة الكهربائية المستمدة منها وكلما أمكن تحقيق هاتين الفائدتين بمكعبات قليلة وارتفاع قليل أدى ذلك الى تخفيض تكاليف الانشاء ومن ثم تحسين اقتصاديات المشروع .

فالاعمال الفنية الناجحة هى التى تكفل اقصى المزايا بأقل التكاليف .

ويتبين من العوامل العشرة التى ذكرناها فى مجال المقارنة بين السد العالي وغيره من السدود أن ترتيبه الاول فى ثمانية منها انذاك فهو يعتبر بحق أعظم سد فى العالم ليس من نوعه فقط بل على الاطلاق .

وانه لما يستحق التسجيل هنا السرعة الفائقة التى تمت بها الأبحاث الواسعة لهذا المشروع الضخم الذى يعتبر على راس قائمة خزانات العالم من حيث الانشاء وتخزين المياه وتوليد الكهرباء ، ويكفى لكى ندلل على مدى قصر المدة التى تمت فيها هذه الدراسات والأبحاث أن نذكر على سبيل المقارنة الزمن الذى استغرقته مباحث بعض سدود العالم الكبرى التى يفوقها السد العالي فى كثير من الاعتبارات ، فسد « بكرة » بالهند استغرقت مباحثه ثمانية أعوام وسد « بولدر » وسد جراند كولى بالولايات المتحدة استغرق كل منهما نحو خمسة عشر عاما انفقتهما فيها الملايين من الجنيهات فى حين تمت أبحاث ودراسات السد العالي جميعها على اكمل وجه خلال خمسة أعوام وبنفقات ضئيلة جدا لاتعدو ٣٠٠.٠٠٠ ر.جنيه وهى نفقات ضئيلة لايمكن ان تقارن بالنفقات الكبيرة التى صرفت فى اعمال المباحث الخاصة بتلك السدود .

وبذلك فالسد العالي يعتبر تطورا كبيرا فى الفن الهندسي ، فى الفكرة ، والتنفيذ ، كما يعتبر بذلك من أهم اعمال الانسان فى القرن العشرين . . وهو جدير بأن يعتبر أكثر من تطور عادى ، ولذلك لا نخطئ حين نطلق عليه انه ثورة فى الفن الهندسي . .

الباب الثالث

السّد
العالم
ثورة
سياسية

الفصل الاول

معركة التمويل :

بعد أن خرج مشروع السد العالى من نطاق البحث العلمى يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وجد أن نفقات المشروع تبلغ حوالى ١٢٠٠ مليون دولار تتحملها مصر فيها عدا ٤٠٠ مليون دولار من العملة الصعبة ..
الذلك عرض المشروع على البنك الدولى للانشاء والتعمير ، للمساهمة فى تمويله ..

وبعد أن قام خبراء البنك ببحوثهم الفنية والاقتصادية، قدموا تقريرهم الذى جاء فيه : —

« أن السد العالى سيمثل مكانا ملحوظا فى اقتصاد « مصر » وأنه سيرفع الدخل الزراعى بمقدار ٤٠ ٪ ، وأنه سيزيد دخل الحكومة الى جانب الحصيلة المنتظرة من بيع الاراضى المستصلحة ، وأنه سيبلى بالدخل القومى زيادة سنوية تزيد على ثلث تكاليف المشروع ، فضلا على نحو عشرة مليارات كيلووات ساعة من الطاقة الكهربائية ، وان دخل المشروع سيتيح « لمصر » الاضطلاع بأعبائه المالية والوفاء بالتزاماته .. » .

وواضح من ذلك تأكيد البنك الدولى لسلامة المشروع وسلامة

اقتصادنا ..

ولقد قرر مدير البنك الدولى كل ذلك فى المحادثات التى دارت فى واشنطن فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثم عاد فأكد فى محادثات فبراير سنة ١٩٥٦ التى دارت بالقاهرة ، ثم عزز هذا التقرير اثناء زيارته للقاهرة فى ٢٠ من يونيو عام ١٩٥٦ ثم أكد ذلك مرة أخرى فى خطابه الذى حره لوزير مالية « مصر » فى ٩ من يوليو عام ١٩٥٦ .

وبرغم هذا التقرير الرسمى ، وبرغم تأكيدات مدير البنك الدولى نفسه بسلامة المشروع وفائدته .. فإنه فى الوقت نفسه ، ومنذ اللحظة الاولى لعرض المشروع ، (حاول البنك أن يضع العقبات أمام المشروع)

قالوا : ان هناك خلافات مع الانجليز واسرائيل .. ويجب أن نسويها اولاً ..

وقالوا : انه ليس عندنا نظام برلماني لابداء الراى فى المشروع ويجب اجراء استفتاء شعبى عليه ..

واتضح من ذلك ان البنك الدولى تسيره اتجاهات سياسية بعيدة عن اغراضه الاساسية التى هى تقديم المعونات والقروض الاقتصادية للدول المتخلفة والحديثة النمو ..

وغاب عن اذهانهم اننا تحررنا من الاستعمار السياسى الذى فرضته علينا انجلترا ، ولن ترضى انجلترا لنا ان ننمو لانها ارادت ان تبقى على تخلفنا اكثر من سبعين سنة ..

كما تغابوا عن حقيقة اسرائيل التى اغتصبت من الوطن العربى جزءا من اعز اماكنه وشردت مليوناً من العرب الامنين ، واننا لن نتفق مع من قتلوا آباءنا وشردوا اخوتنا ، وان الثأر هو الحل الوحيد لاعادة فلسطين السليمة ..

وارادوا ان ينفذوا الى الوضع الداخلى واننا يجب ان نجرى استفتاء على المشروع ، وتناسوا ان جمال عبد الناصر هو قائد هذه الامة واحد ابنائها وان الشعب ارتضى له ان يحمل الامة ، ولن يختلف معه فى ضرورة هذا المشروع الذى سيرفع من مستوانا الاقتصادى والحضارى ..

(وكان طبيعيا ان نرفض هذا الكلام ..)

وطلعت علينا صحافة الغرب فى هذه الايام بان انجلترا وامريكا تد اتخذنا موقفا موحدا من تمويل المشروع ، فالبنك الدولى يدفع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار بصفة قرض وتشارك امريكا وانجلترا بنسبة ٧٠٪ الى ٣٠٪ فى دفع الباقي وهو ٢٠٠ مليون دولار ..

ولم يكن الجزء الذى تقرضه لنا امريكا وانجلترا على دفعة واحدة ولكن على دفعات تبدأ بمبلغ ٧٠ مليون دولار ..

وظهر الفخ الذى ينصبه لنا الاستعمار عن طريق البنك الدولى بالشرط التى وضعها واهمها : —

١ — ان يطمئن البنك الى ان العملات الاجنبية المطلوبة التى ستأخذها مصر من المنح الامريكية الانجليزية لا تنقطع ..

٢ — ان يتفاهم البنك مع الحكومة (المصرية) ويتفق معها من وقت لآخر حول برنامج الاستثمار ..

٣ — التفاهم حول الحاجة الى ضبط المصروفات العامة للدولة .

٤ — لانتحمل الحكومة المصرية أى دين خارجى ، ولا توقع اتفاقات دفع الا بعد التفاهم مع البنك الدولى اولاً وقبل الاتفاق على أى مشروع ..

٥ — ان تكون ادارة المشروع خاضعة للاتفاق مع البنك ..

٦ — اتفاقات البنك خاضعة لاعادة النظر فيها اذا حدث ما

يستدعى ذلك ..

ومعنى هذا أننا سنصبح تحت رحمة انجلترا وأمريكا .. وكان طبيعياً ان نرفض أيضاً كل هذه الشروط لأننا لن نقبل استعماراً اقتصادياً من دولتين بعد أن تحررنا من الاستعمار السياسى ، ولن نعيد حادثة الاسهم والقروض التى أدت الى الاستعمار الانجليزى على يد اسماعيل .. ولن نرجع الى الوراء لنكرر مأساة كرومر ..

ومما اكد جنونية الدوائر الاستعمارية التى تسيطر على اتجاهات البنك الدولى انه ربط القرض بضرورة حل مشكلة الماء مع السودان .. ولم تكن هناك مشكلة ، الا فى عقولهم التى ارادت أن تتخبط فى أى طريق لتثير الزوابع والاعاصير ..

وما الذى جعل أمريكا تكتشف فجأة أن الدول الأخرى الواقعة على حوض النيل لا توافق على المشروع .. وما الذى جعل انجلترا تقرر أن السد العالى سيضر بمصالح السودان ..

ان الذى اتضح امام العالم اجمع ان فى هذه المنطقة المتحررة رجالاً ارادوا التحرر والاستقلال وانطلقوا نحو التنمية والقوة .. وعرف الاستعمار أننا ماضون فى غير تخايل نحو العزة والكرامة .. وقد أفقدتهم صوابهم صفقة الاسلحة التشيكية ، ولكنهم برروا الدور الذى أصاب آدميتهم بأن « مصر » أصبحت مقدراتها على الوفاء بالتزامات المشروع أمراً مشكوكاً فيه ..

وكيف هذا وقد ارتفع الدخل القومى فى مصر خلال عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٤ بمقدار ١٦ ٪ وزاد الانتاج عموماً بنسبة ٢٠ ٪ .

وكيف هذا أيضاً وقد كانت أمريكا تعلم بصفقة الاسلحة قبل أن تقدم عرضها للتمويل ..

لقد كان العامل الحقيقي هو اعصاب المستعمرين التي لم تتحمل قوة المارد العربى ولا ترضي عن سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ولا التعايش السلمى .. والذهول الذى اصابهم عند تبلور الشخصية العربية فى مؤتمر باندونج وقراراته العشرة ، والتي اكدت مقررات مؤتمر بريونى فيما بعد ..

ولقد كان هذا كله دافعا لان تحاول انجلترا ان تحيك شبكة من المؤامرات حول السد العالى و (مصر) تمتد من السودان الى اوغندا وتساعد امريكا بأن تمد الشبكة الى اثيوبيا .

كل هذه الاحداث تجعلنا نتساءل :

هل كانت تضع امريكا كل هذه العقبات أمام الهبات أو القروض التى تمنحها لاسرائيل ؟ ..

ان الهبة السنوية التى تعطىها امريكا لاسرائيل تتردد من ٣٠ الى ٥٠ مليون دولار والمساعدة الفنية تبلغ سنويا من ٦ الى ١٤ مليون دولار . وفائض المواد الغذائية التى تهديها امريكا لاسرائيل قيمتها ٧ مليون دولار ورعوس الاموال الامريكية التى تعمل فى اسرائيل ٢١٤ مليون دولار ..

وتبرعات يهود امريكا لاسرائيل فى الأشهر الستة الاولى من عام ٥٦ بلغت ٦٥ مليون دولار ..

وفى ١٢/٧/١٩٥٥ اعطى بنك امريكا قرضا لاسرائيل قدره ٣٠ مليون دولار ، وجمع يهود امريكا الى جواره ٣ آلاف مليون دولار .. بجانب التعويضات الالمانية التى يبلغ مجموعها ٣٥٠٠ مليون دولار ..

ان هذا كله يحدث مع اسرائيل التى تعيش على التعويضات الالمانية وعلى المعونات والهبات والقروض .. وامانا نحن توضع العقبات والشروط .. اللهم فاشهد ، « انها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور » ..

وتعتقد الموقف ، فلا مصر تقبل الشروط ، ولا الغرب يتزحزح عنها وانهارت محاولاته ودبلوماسيته أمام صلابة مصر .. وتبين لهم انهم يعاملون طرازا آخر من الرجال وهى انفسهم لخدمة وطنهم ، وظهر لهم ان جمهوريتنا مصر على رفض كل ما يمس سيادتها .

وكان الاستعمار منطقيا مع نفسه حين سحب عروضه ، وابتلع تأييده للمشروع ..

وظهر جليا امام العالم اجمع ان السد العالى هو الشبح الذى انزع الدوائر الاستعمارية والصهيونية .. فتحوّلت وزارات خارجية الدول الاستعمارية الى خلايا لحبك المؤامرات ، وتدخلت برأيها فى النواحي الاقتصادية وانكشف الستار عن موقف البنك الدولى الذى يوافق على المساهمة فى مشروع تنمية اقتصاديات احدى الدول الاعضاء فيه ، ثم يضع امامه العقبات ويحيك حوله المؤامرات ، وكشفت امريكا عن اغراضها فى السيطرة واستغلال النفوذ بسحب العرض فى ١٩ من يوليو عام ١٩٥٦ وتجاهلت خطاب مدير البنك الدولى الذى ارسله قبل ذلك بعشرة ايام الى وزير المالية المصرى يؤكد فيه العرض ..

لقد ظهر ايضا امام العالم اجمع ان وراء هذا التراجع مسرحية هزلية يمثلها وزراء خارجية امريكا وانجلترا ومدير البنك الدولى ، بدا مشهدها الاول عندما اقبلت الدولتان والبنك الدولى على التمويل ، وتخلّلت فصول المسرحية الالاعيب والمؤامرات الاستعمارية والصهيونية التى دارت فى الكونجرس الأمريكى ومجلس العموم البريطانى ، وضحك العالم بسخرية عند وضع شروط التمويل وعند محاولة تدويل مياه النهر ، وعندما تحول البنك الدولى من مؤسسة اقتصادية دولية الى مكتب سياسي ملحق بوزارة الخارجية الامريكية .. ثم صفق العالم بحماس كبير لقرار تأميم قناة السويس ، واستاء لحاولات الضغط والحصار الاقتصادي ، وهاجم النذالة والخسة التى ظهرت بمؤامرة العدوان الثلاثى والرغبة فى تحطيم القوى التحررية ، ويهلل العالم للنصر الذى احرزه الشعب العربى فى مصر ، ولتغلب قضايا الشعوب على مؤامرات الاستعمار ، ويسدل الستار على اعظم واكبر مشهد فى المسرحية الخالدة وهو استمرار العمل فى السد العالى ، سد العزة والكرامة .

وستنتبين تفاصيل هذه المسرحية فيما يلى ..

الفصل الثانى :

كفاح الشعب فى سبيل تنفيذ المشروع

لم يكن الشعب العربى ليرضى ان يظل العوبة فى يد الاستعمار والدول الكبرى تمنحه ان ارادت له الحياة او تمنع عنه معونتها ان ارادت ان تنزله ..

فرفض الشروط الاستعمارية التى وضعها البنك الدولى ووضع اماله الهدف الاكبر وهو التنمية الاقتصادية والتحرر من كل الوان الاستعمار السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى .. وظننت انجلترا وامريكا انهما بسحب عروض التمويل سترغمان جمهوريتنا على الارتباء فى احضانها .. ولكن اليد الحديدية التى قامت بالثورة والتى ارغمت المستعمر على الرحيل والتى اثبتت وجود الشخصية العربية فى مؤتمرات السلام .. وجدت ان الحل الوحيد لتلقين الاستعمار الدرس الخالد من الشعب المكافح ، هو استعادة كل الحقوق المسلوقة والتى ظن الاستعمار انها من حقوقه الابدية يتوارثها جيلا بعد جيل ..

ولقد كان حكام هذا البلد فى غفلة يوما ما حين فضلوا الصداقات الشخصية على المصلحة العامة للامة .. فقد وافق محمد سعيد باشا على حفر قناة السويس لانه صديق شخصى لفرديناند ديليبس ، وجاء اسماعيل باشا فوافق على قيام الشركة العالمية لقناة السويس وعلى ان تطرح اسهمها فى الاسواق الدولية وتباع خارج مصر والنزيم بشراء الاسهم المتبقية .. وغرق حتى اذنيه فى ديون طائلة ثم غرق لاكثر من اذنيه فى الشروط المجحفة التى وضعتها الشركة وكان اهما : —

١ — ان تلزم الحكومة المصرية بتقديم ٤٥\ العمال اللازمين للعمل فى حفر القناة عن طريق السخرة .

٢ — ان تقوم الحكومة ببد منطقة العمل بترعة من المياه العذبة من النيل .

٣ — وافقت الحكومة على ان تكون جميع الاراضى حول المشروع ملكا للشركة .

٤ - وافقت الحكومة على اعطاء الشركة امتياز استغلال القناة لمدة ٩٩ عاما وعندما حاول اسماعيل أن يجرب قوة شخصيته ويعترض على هذه الشروط عرض الموضوع على نابليون الثالث ملك فرنسا لوضع الحلول المناسبة وهنا تدخلت العوامل الشخصية ووساطات النساء ، فلقد كانت زوجة ملك فرنسا تمت بصلة قرابة لفرديناند ديليبس وهنا وضع الملك حل المشكلة وكان : -

- أن (تنزل) الشركة عن ملكية الاراضي التي حول المشروع نظير تعويض مالى .

- (تخفيف) عملية السخرة .

ولكن مامعنى النزول .. وما معنى التخفيف .. ؟؟ لقد دفعت الحكومة المصرية ٨٤ مليون فرنك كتعويضات عن اشياء لم تخسر الشركة منها شيئا .. واستمرت السخرة وسيلة لتشغيل السواعد العاملة فى حفر القناة انها سواعد المصريين تحفر قناة فى ارض مصر .. ولكن لمصلحة شركة عالية .. (ويعد ان كانت القناة محفورة لمصر كما قال ديليبس للخدو أصبحت مصر ملكا للقناة) ..

لن ننسى ان ١٢٠ ألف عامل من آباءنا واجدادنا ، زهقت ارواحهم الطاهرة فى حفر القناة ..

ولن ننسى ان الدماء الزكية جرت فى قناة السويس قبل ان تجرى فيها مياه البحر ..

ولما تورط اسماعيل فى الديون ليكمل مصر قطعة من اوربا على حد تعبيره اراد أن يسدد الديون فلجأ الى اسهم القناة وباع نصيبنا فيها وكان ٤٤ ٪ من جلة الاسهم .. وضاعت علينا الاسهم بأبخس الاثمان ..

وبعد أن تم الاتفاق على أن يدفع منها ٣٥ من مليون الجنيه ، لم نحصل الا على مليونى جنيه فقط ..

وعاد اسماعيل مرة اخرى واضطر الى بيع نصيب مصر فى الارباح التي كانت تعادل ١٥ ٪ من جلة الارباح وباتت مصر لا تملك فى القناة شيئا .. واصبحت خيرات القناة وارباحها وادارتها حقا لغير أهلها الذين جفروها فى ارضهم ..

وكانت الطامة الكبرى حين استقل الانجليز القناة فى استعمار مصر ، فلقد تنبه عرابى الى خطورة قناة السويس وامكان مرور الانجليز

منها عام ١٨٨٢مطلب من فرديناند اغلاقها فاكّد له استحالة مرور الانجليز بها عملا بالقوانين الدولية ولكن الانجليز مروا من القناة ، وكانت سببا فى استعمارنا الذى ظل أكثر من سبعين عاما .

وبذلك فقد ادى الاستعمار الاقتصادى فى عهد محمد سعيد واسماعيل الى الاستعمار السياسى فى عهد توفيق ..

وظن الاستعمار فى عام ١٩٥٦ انه يستطيع ان يكرر مأساة القناة ، وينهش اجسامنا من اى جزء تهتد اليه يده ، واراد ان يتلاعب بعروض التمويل ، فوضع الشروط التى يراها تؤدى الى تدخله وبسط نفوذه .

ووجد جمال عبد الناصر ان القناة ربحت فى عام ١٩٥٥ مبلغ ٣٥ مليون جنيه لا نحصل منها الا على مليون جنيه فقط ، ووجد ان قناة السويس دولة اجنبية داخل ارضنا ، شركة يستغلها الاستعمار فى النفوذ وفى المؤامرات وفى السيطرة وأخيرا فى الارياح ، وكأنها — مسمار جحا — الذى تركه الاستعمار فى جسم جمهوريتنا ، ليستنزف دمانا ويستفيد بخيراتنا ويتحكم فى ارضنا .. وكان السد العالى ومعركة التمويل التى خاضها هما المصل الذى تزودت به القوى الشعبية ..

فلقد تعلقّت آمال الشعب بالمشروع العظيم فصمم على تنفيذه ، وتحول السد العالى من مجرد عمل هندسي الى قصة شعب يريد ان يثبت وجوده وشخصيته ، يريد ان يتحرر من القوى التى حاولت ان تخفق انفسه ، يريد ان يشيد البقاء لنفسه ولولاده ولاحفاده ، يريد ان يحقق الحلم الكبير بعد ان ظل خيالا يداعب افكار الاجداد المكافحين ..

ووجد عبد الناصر انه يجب ان يطرق الحديد وهو ساخن ، وان يضرب على يد الاستعمار الذى تخيل اننا فى غفلة عن مؤامراته ، واننا اضعف من ان تسترد حقوقنا المسلوبة ، ونستعيد شخصيتنا الدولية التى اراد ان يضعفها الحكام الدخلاء ..

فتواعد القائد مع الشعب على اللقاء مساء يوم الخميس ٢٦ من يوليو عام ١٩٥٦ ببيدات المنشية بالاسكندرية ليشرح لهم كيف صممت مصر على ان تكون مشروعاتها عزة وكرامة لاذلة ومهانة .. وكان اللقاء .. ووقف جمال عبد الناصر وقفته الخالدة امام مئات الآلاف من المواطنين ، وعلى مسمع من عشرات الملايين من ابناء الشعب العربى فى كل مكان ، وكل الشعوب المكافحة فى العالم اجمع .. وتحدث ثلاث ساعات ، حديث القائد الذى حمل الرسالة ، وانتخيه الشعب ليؤدى الامانة الوطنية نحو

العمل الثورى ، لرعاية الجيل الحاضر والايال القادمة ، وليكتب عبارات النصر فى سجل التاريخ الذى ملأه الآباء والاجداد بكل أنواع المعارك التحررية .

تحدث الرئيس واستقبل فى خطابه العيد الخامس ليلاد الثورة وحيّا نضال الشعوب وأعلن أن المعركة التى نخوضها ضد الاستعمار لم تنته ، وتكلم عن مؤتمر باندونج ومؤتمر بربونى ، وعن صداقات الشعوب وحكى قصة الاحلاف وقصة الأسلحة ..

وجاء الدور على السد العالى .. وأرّهف العالم سمعه ، ودارت فى العقول تكهنات وتكهنات .. ولم يستطع أحد — ولا حتى ذوى الخيال الخصيب — أن يتصور القرار الحاسم ، واللطمة الكبرى ... ولكن الرئيس استجمع كل عناصر الاثارة ، ليهده أذهان الشعب ، للقيام بعمل ثورى مجيد للوقوف ضد الاستعمار .. ولتنفيذ مشروع السد العالى ..

فتحدث عن خطة التنمية الاقتصادية ، ورفع مستوى المعيشة ، وزيادة الدخل القومى ، وذكر أن السد العالى هو املنا لتحقيق هذه الخطة ، ولكن واجهتنا عقبة التمويل ، وحكى قصة البنك الدولى كاملة ، والعرض الانجلو امريكى ، وتدخل الصهيونية وكيف رفضنا المعونة المشروطة لنحافظ على سيادتنا فى اراضينا ، وحكى المشكلة التى أرادت أن تثيرها انجلترا فى السودان ، وأشار الى فزع الدوائر الاستعمارية والصهيونية من تبلور شخصية مصر ودعوتها الى السلام وعدم الانحياز ، وان هذا كان سببا فى سحب عروض التمويل ..

وتحدث عن الشروط التى وضعها البنك ، وقال « وبدأت انظر الى مستر بلاك وهو جالس أمامى ، وكأنى انظر الى فرديناند ديليبس » .

وتحدث عن وصول ديليبس الى مصر عام ١٨٥٤ وحصوله من الخديو محمد سعيد — على امتياز حفر القناة ، وصدر فرمان تكوين الشركة ، والالتزامات المجفة التى قامت بها مصر ، وأعمال السخرة وديون الخديو اسماعيل وبيع نصيب مصر له وان دخل القناة اليوم يذهب الى خزائن الاستعمار ، وأنهم يمنعون عنا القروض ، ويستفيدون من خيراتها ..

وتسأل عبد الناصر هل تعلمون مقدار المساعدة التى ستعطيها لنا أمريكا وانجلترا ؟ ٧٠ مليون دولار . وهل تعلمون من الذى يأخذ المائة مليون دولار وهى دخل الشركة السنوى ؟ هم الذين يأخذونها بالطبع .

وارتسمت امام الاعين علامات الاستفهام ، ووضح فى اذهان الجميع ان حقوقنا مسلوية ، واننا يجب ان نتحرك والا نستمر العوبة فى يد الاستعمار ، وبدا التساؤل يلح على الازهان .. وهنا اجاب عبد الناصر واخرج الجميع من حيرتهم .. ووجه الى الاستعمار الضربة القاضية ، واعلن بصوت اسمع العالم اجمع :

اليوم باسم الشعب اعلن تأميم الشركة العالمية لقناة السويس .. وتعلت هتافات الجماهير بالتأييد .

ولكن هذه الصقعة افقدت الاستعمار والصهيونية صوابهم فباتوا يحكيون مؤامرات جديدة لشل التحرك العربى ..

وعقدوا مؤتمر لندن واختاروا له ١٨ دولة من الدول المستفيدة من قناة السويس ، وتناسوا فى ذلك الوقت نصوص معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ التى تضع شروط مكان وزمان وعضوية المؤتمر ، ووجهوا الدعوة لمصر ورفضنا التفاوض فى شيء هو من اساس حقوقنا ، وكونوا اللجنة الخماسية برئاسة منزيى ووضعت اللجنة قراراتها لتوافق عليها مصر ، ورفضها الشعب من اولها لآخرها لانها تمس سيادتنا .

وظهر بذلك تصميمنا على الكفاح والنضال والدفاع عن حقوقنا والمحافظة على كياننا واستقلالنا ، فآخذ الغرب يهدد بالاساطيل الموجودة فى البحر المتوسط . وجهدوا ارسدتنا الموجودة فى بنوكهم ، ورفضوا شراء القطن المصرى ، ومنعوا عنا القمح .. وسحبوا المرشدين الاجانب . وظنوا بهذا انهم يستطيعون الضغط على شعب مصر ليسلم بشروطهم وظنوا بالسياليل التجويع والارهاب اننا سنضعف امامهم ، وخيل اليهم اننا لن نستطيع المحافظة على الملاحة بعد سحب المرشدين .

ولكن الارادة القوية للشعب العربى فى مصر ، اثبتت وجودها ، وصمدنا وسط الاعاصير ، لم ترهبنا تهديداتهم ولا محاولاتهم لتجويعنا وحققنا قول الرئيس .

« اننا شعب عاطفى ، ولن نقبل الشتم بخمسة عشر مليون دولار .. ولسنا امة غنية ، ولكننا نستطيع ان نوفر ملايين من الجنيهاات ولو دققنا زلط او كسرنا طوب فى سبيل ان نحافظ على كرامتنا واستقلالنا » .

واعجب العالم بقوتنا وعزيمتنا ... وكان هذا الحصار الذى ارادوا

به ثرا طريقا الى الخير والثناء ، اذ فتحنا اسواقا جديدة نتعامل معها ، وحططنا هذا الحصار الاقتصادي ..

وفى اول يوم بعد انسحاب المرشدين الاجانب ، ارسلوا الى القناة اكبر عدد من السفن وسفنا اخرى لم يسبق لها ان مزت من قناة السويس واستطاع المرشدون العرب واخوانهم من اليونانيين انجاح الملاحة برغم هذه المؤامرات ..

وذهل الاستعمار مرة اخرى ، فلم تنفع تهديداته ولا مؤامراته ولا حصاره .. فعادت الخفافيش تتجمع فى الظلام وخرجوا بالمؤامرة الكبرى .. العدوان المسلح ..

فى مساء الاثنين ٢٩ من اكتوبر عام ١٩٥٦ ، وبدون اى سبب الا التآمر والحقد قامت اسرائيل باعتداء مفاجيء على حدودنا .. وقامت قواتنا المسلحة بتادييهم ببسالة خالدة ..

وطلمعت علينا انجلترا وفرنسا يوم الثلاثاء ٣٠ من اكتوبر عام ١٩٥٦ بالانذار المشترك الذى يطلب وقف القتال .. واحتلال بور سعيد والاسماعيلية والسويس لحماية الملاحة فى القناة .. واذا لم يصل الرد خلال ١٢ ساعة فستعمل انجلترا وفرنسا على تنفيذ ذلك بالقوة ..

رفض الشعب هذا الانذار رفضا باتا حاسما ، لانه سيعيد الاستعمار الى بلادنا فى ابلش صورة ..

وموجئنا يوم الاربعاء بأن قواتنا ثمكت من اسقاط ١٨ طائرة اسرائيلية وكان منها عدد كبير من الطائرات (الميستير) الفرنسية .

وفى السادسة من مساء اليوم نفسه قامت طائرات نفثة وقاذفات قتال انجليزية وفرنسية بضرب مطار القاهرة الدولى ..

واعلنت اذاعة بريطانيا فى الساعة مساء وجود ما يسمى بقيادة الحلفاء ، وظهر التحالف الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى .. وقاموا بالغارة الثانية لضرب مدن القتال واصبحنا نحارب فى جبهات متفرقة ..

وبهذا سقط القناع من على وجوههم .. وانكشفت المؤامرة الثلاثية

ارادوا ان يسحبوا قواتنا المسلحة كلها الى صحراء سيناء لصد العدوان الاسرائيلى .. ثم يخلو لهم الجو ، ويتمكنوا من ضرب المطارات والمدن المصرية الآمنة .. وينفردوا بالمواطنين ..

وأصدر الرئيس قرارا للمشير عبد الحكيم عامر باعادة جميع قواتنا من سيناء الى غرب قناة السويس ، لتكون بجانب الشعب ..

ووزعت الاسلحة على المواطنين ، كل المواطنين .. وتركنا فى سيناء القوى الانتحارية التى لقت اسرائيل درس الفداء واقتلت الطريق على اليهود ، وسمرت الانسحاب ..

وحارب المواطنون ، وحاربت كتائب التحرير ، وحارب الحرس الوطنى من منزل الى منزل ، ومن شارع الى شارع ، ومن قرية الى قرية .. وادى كل فرد فى القوات المسلحة واجبه الوطنى ، واستشهد اخوان لنا ، باعوا دماءهم ليكسبوا شرف مصر ، وشرف القوات المسلحة ..

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا » صدق الله العظيم ..

واهتز الضمير العالى ، للخديعة الكبرى ، ولقوة الشعب العربى فى مصر ، ولصمود بور سعيد تسعة ايام تحت الطائرات وامام القنابل ..

وتحولت المعركة الى قصة شعب ، نظر الى المعارك السياسية التى خاضها ضد الملكية والاقطاع والاستعمار والتكتلات والاحلاف ، فوجد نفسه يسير نحو القمة ، نحو القوة .. فاستلهم العظة من ماضيه واستمد العزم من حاضره ، ورسم معالم الطريق ..

فانتفض انتفاضته الكبرى ، واستجبع قواه الحديدية وصرخ صرخته المدوية سنحارب ، سننتصر ، سنبنى السد العالى ..

وانتصر الكفاح العربى ، وتبلورت شخصيتنا على مسرح السياسة الدولية ، وتأكدت مبادئ الحياد الايجابى وعدم الانحياز ..

وكان مشروع السد العالى هو البناء الذى يدعم كفاحنا ، وهو الامل الحلو الذى يدفعنا الى النضال ، والتمسك بحقوقنا فى الحياة وفى الحرية .. وهو الذى دفعنا الى تأميم قناة السويس ، ووضع النهاية لقصة الالاعيب الاستعمارية ، وهو الذى اثار علينا احقاد المستعمرين فانتصرنا عليهم .. ورحلوا عن ارضنا الطاهرة ، وبقي عار هزيمتهم ذكرى فى تراب الارض المقدسة .. وروت دماء الاحرار شجرة الحرية .. وعاشت الجماهير المكافحة تتنسم عبر الاستقلال ، وترنو بأبصارها الى الامل الكبير ، السد العالى ..

الفصل الثالث :

السد العالي على مسرح السياسة الدولية

ان كل من يتتبع قصة السد العالي والمناقشات التي اثيرت حوله ، ليتيقن في وضوح ومن غير شك ان القوى الاستعمارية والمؤامرات الصهيونية قد تحالفت لتضع العقبات أمام هذا المشروع رغبة منها في تكبيل الشعب العربي في مصر والإبقاء على تخلفه ، وبالإرادة الشعبية القوية ، والتصميم العنيد ، والقيادة الحكيمة ، خرج المشروع من المعارك التي خاضها الى الواقع العملي ، وأثبتت جمهوريتنا قدرتها على الوقوف وسط الاعاصير الدولية وانتصارها ضد قوى التخلف والاستعمار والصهيونية ، وسار الركب المقدس ، في طريق العزة والكرامة ، يعمل في بناء السد العالي ، وباتت المؤامرات والدسائس حكايات يرويها التاريخ ..

أولا - السد العالي في مجلس الشيوخ الأمريكي :

السد العالي يضع نهاية دالاس

فيها بلى تلخيص مركز لحديث مستر ج.ف. فولبرايت (عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية) ، الذي جاء ضمن محضر الجلسة التي عرضت فيها لجنة الشؤون الخارجية والدفاع على المجلس نتائج مناقشتها لمشاكل الشرق الاوسط ، وسحب تمويل السد العالي :

« سيدى الرئيس لقد كان من بين أسئلتى التي وجهتها للسيد دالاس في خطابى المؤرخ ٢٢ من مايو عام ١٩٥٧ السؤال التالي :

ما الذى حدا بك الى سحب عرض المعونة الخاص بالسد العالي ؟

وفى يوم ٢٩ من مايو اجابنى وزير الخارجية قائلا انه فكر مليا فى أسئلتى ، وانه يرفق طية مذكرة تحتوى على ردود الوزارة على تلك الاسئلة وفى رأى ان الاجوبة التى قدمها وزير الخارجية على أسئلتى لم تضاف جديدا ذا أهمية الى الوثائق التى كانت قد قدمت من قبل ..

سيدي الرئيس لقد رأيت بعد التفكير العميق طوال الاسابيع القليلة الماضية ، انه يتحتم على أن أنشر على الملأ ، بقدر ما تسمح به قوانين الامن السائدة فى بلادنا ، النتائج التى توصلت اليها بشأن قصة السد العالى ..

ولقد توصلت بناء على الوثائق السرية جدا التى زودتنا بها وزارة الخارجية ، الى النتائج التالية : —

أولا : أن مشروع السد العالى كان مشروعا سليما من الناحية الهندسية ، كما كان ميدانا معقولا لقروض التنمية الاقتصادية ، ثم أن مصادر رأس المال غير التى اشتغل عليها العرض سواء كانت مصادر خاصة أو حكومية كانت مهمة اهتماما تاما بانجاز المشروع .

والسبب الذى دفع الولايات المتحدة الى تقديم عرض للمساهمة فى تمويل المشروع هو أن مشروع السد العالى قد اعتبر مشروعا حيويا بالنسبة لمستقبل مصر ، أن مشروع السد العالى يعد رمزا لمقدرة مصر بالنسبة للزيادة المطردة فى عدد سكانها وانخفاضا مستمرا فى مستوى المعيشة .

ثانيا : لقد عرضت الولايات المتحدة فى ١٦ من ديسمبر ١٩٥٥ أن تدفع لمصر ٥٤ مليونا و ٦٠٠ الف دولار لتغطية نفقات المراحل الاولى من انشاء السد على أن تنظر فيما بعد فى تقديم معونة مالية اضافية ولقد كان هذا العرض هو الذى قررت الحكومة سحبه بعد سبعة أشهر من تقديمه أى فى ١٩ من يوليو عام ١٩٥٦ .

ثالثا : لقد كان قرار الحكومة الامريكية بسحب العرض الذى قدمته لمصر يتعارض مع نصيحة السفير الامريكى فى مصر ، كما يتعارض مع رأى مدير البنك للانشاء والتعمير .

ويبدو من وثائق وزارة الخارجية ان الرئيس ايزنهاور لم يشترك الا قليلا فى اتخاذ هذا القرار ، فكان اشتراكه مقتضورا على الموافقة على توصيات دالاس . ويبدو أن مجلس الامن القومى لم يبحث المسألة .

رابعا : أن أسباب سحب العرض التى أعلنت على الجمهور ، لم تكن فى رأى أسبابا وجيهة ، بل كانت كما يلى : —

(١) أن دولا أخرى واقعة على ضفاف النيل لم توافق على المشروع ولكن الحقيقة هى انه لم يكن ثمة دليل على أن مثل هذا الاتفاق غير ممكن

أو حتى غير محتمل الحدوث وبالإضافة الى ذلك ، فإن الافتقار الى اتفاق على هذا الهدف لم يكن سببا مبررا لسحب العروض الامريكية .

(ب) أن مقدرة مصر على تخصيص موارد كافية للمشروع ، قد أصبحت أمرا بشكوكا فيه منذ قدم العرض من ٧ اشهر مضت ، ولكن الحقيقة هي ان العملية الرئيسية التي خصصت مصر لها جزءا من محصولها القطنى مبادلة بالاسلحة التشيكية قد حدثت قبل تقديم الولايات المتحدة للعرض الخاص بالسد العالى .

ويمكننى أن أقول خلافا للبيان الذى أصدرته وزارة الخارجية انهم يكن ثمة دليل قوى بكل تأكيد لم يلح فى استبعاد هذا الاجراء .

خامسا : ظهر فى التصريحات العامة التى أدلى بها دالاس على اثر اعلان سحب العرض الخاص بالمساعدة فى انشاء السد العالى سبب اضافى آخر هو وجود معارضة للمشروع من الكونجرس الامريكى ، ولكن ليس ثمة دليل على أن الحكومة بذلت قط اى مجهود قوى لاقناع اعضاء الكونجرس بأن المشروع سليم ، بل على العكس من ذلك فالحقوانين تدل على أن الحكومة نفسها بدأت تفكر فى سحب العرض بعد أسابيع قليلة من تقديمه .

ان سحب تمويل المشروع قد اعتبر عملا مهينا او على الاقل عملا عدائيا لان المقصود بهذا العمل هو القيام بعملية مسرحية مؤسفة .

ومرة أخرى لو أننا اتفقنا على تمويل مشروع السد العالى فى اخلاص بعد ان قرر خبراء البنك الدولى انه سليم من الناحيتين الاقتصادية والهندسية لدخلنا فى علاقات مع (مصر) كان من الممكن ان تحول بينها على ما اعتقد وبين تأميم القناة على الاقل بالقوة أو كانت تحملها على الاجتباء الى القضاء لحل هذه المشكلة .

ان مستر دالاس قد اعتقد على ما يبدو ان الرئيس عبد الناصر أصبح العوبة فى يد روسيا ، ولم يقدر مستر دالاس الروح القومية والاتجاه الى الحياذ فى مصر ، وكذلك أخفق وزير الخارجية فى تقدير أهمية السد العالى لمستقبل مصر الاقتصادى ، كما أخفق أيضا — فى رأى — فى تقدير الاهمية العاطفية البالغة التى كان يعلقها (المصريون) على بناء السد العالى . نعم لقد فشل وزير الخارجية فى تقدير كل هذه الحقائق على الرغم من التقارير التى يتلقاها عن هذه الموضوعات .

ولا بد من أن نضيف أيضا ان سحب عرض تمويل السد العالى قد

خلق شعورا يصعب ازالته او اقتلاعه اثره ، وهو اننا كدولة ، نهتم فقط بمشروعات النهوض الاقتصادى فى الدول الاخرى اذا كانت هذه المعونة ستحقق لنا وضع الدولة التى نعاونها تحت سيطرة أمريكا السياسية . وهذا الشعور يوحى ايضا بأننا لانهتم بالحرية الاقتصادية والسياسية للدول الاخرى .

سيدى الرئيس : كنت اود ان يكون فى الامكان نشر الوثائق المتعلقة بالسد العالى ، فكل مرة يحاول فيها مجلس الشيوخ الاستفادة من الوثائق المبوبة التى يقدمها نوع معين من فروع الحكومة ، تصطدم بمسألة هامة هى العلاقة بين الكونجرس وبين هذا الفرع من الحكومة . واخيرا فان كل ما أستطيع أن أفعله — أو يفعله أى عضو فى اللجنة الفرعية — هو أن أقرر أن سياستنا كانت مبنية على أساس غير سليم أو أنها كانت غير حكيمة .

ولنترك مستر فولبرايت فى هجومه على وزير الخارجية الأمريكى بسبب جنونيته فى سحب عرض التمويل . . ولننظر الى الاضواء التى ظهرت من الحديث ولنتعرف على ما بين السطور .

١ — لقد ظهر أن السياسة الأمريكية ترسم بوحي من الصهيونية العالمية التى تسيطر على الاحتكارات الأمريكية .

والاحتكارات الأمريكية تستهدف ان يظل الشرق العربى موردا للمواد الأولية ، وسوقا رائجة للبضائع الاستهلاكية التى تنتجها المصانع الأمريكية . . والاحتكارات الأمريكية ايضا ترفض المساهمة فى تنمية اقتصاديات دولة عربية قوية لان هذا يهدد مصالح اسرائيل التى تهدد دائما للمعونات الأمريكية . .

٢ — لقد اهتزت شخصية المسئولين الأمريكين بسبب سحب عرض التمويل وذهبت تأكيداتهم ادراج الرياح ، وبعد أن كرر المستر بايروود السفير الأمريكى فى (مصر) هذه التأكيدات واقتناعه بالمشروع . .

طلع دالاس فجأة بقرار بسحب عرض التمويل . . ولقد كانت اصابع الصهيونية وراء هذا كله فلقد استفلت ظروف انتخابات الرئاسة فى أمريكا وهاجمت المشروع لانه ضد مصالح اسرائيل .

٣ — رأى العام الأمريكى ينقسم على نفسه بسبب السد العالى : ولقد انقسم رأى فى أمريكا بين معارض ومؤيد لقرار سحب عرض التمويل واعتبره المؤيدون قرارا حاسما برهنت به أمريكا على أنها لا تنوى

شراء صداقة المحايدين الذين يتسمون لروسيا .. واخذ المعارضون على قرار دالاس انه قد اذعن لمعارضة المتطرفين من نواب الحزب الجمهورى ولمعارضة الولايات الجنوبية ..

ولو انصف المعارضون لذكروا الحقيقة وهى أن دالاس قد اذعن أيضا لضغط الصهيونية الاحتكارية ..

٤ — وعلى أى حال فلقد ظهر أيضا أن دالاس لم يوفق فى سياسته تجاه الدول المحايدة فى الشرق الاوسط وتجاه جمهوريتنا بالذات واراد أن يقضي علينا بسحبه لعرض التمويل فقضى على نفسه ، وسخر العالم من هزليته ، وكانت نهايته على يد السد العالى ..

ثانيا — السد العالى يثير زوبعة فى مجلس العموم البريطانى :

اصابع الصهيونية تحيك المؤامرات لتدويل مياه نهر النيل

لقد قررت جبهة المعارضة فى مجلس العموم البريطانى اثارة موضوع السد العالى لمعرفة الاسباب الحقيقية التى جعلت انجلترا تعدل عن تقديم مساهمتها المتواضعة ، لانهم لم يقتنعوا بالاسباب الاقتصادية الملفقة التى تدعيها حكومتا الولايات المتحدة وانجلترا ، ولاقتناعهم بتقرير البنك الدولى بسلامة المشروع .. ولقد اتضح من المناقشات التى اثيرت فى مجلس العموم ان النية السيئة كانت متوافرة تجاه المشروع فلقد طالب جوليان امورى الحكومة باستخدام نفوذها لدى أمريكا لتسحب العرض وظهرت الوجوه الاستعمارية والصهيونية سافرة حين اثلت من افواههم فكرة انشاء هيئة عليا للإشراف على توزيع مياه النيل فى البلاد التى يمر بها وقالوا عن السد العالى : —

١ — انه يتعارض مع مصالح الشعوب فى أفريقيا الشرقية (البريطانىة) .

٢ — وانه يشرذم ٥٠ الفا من أبناء السودان .

٣ — وانه لا يحقق مصلحة لبريطانيا بل يحقق مصلحة لدولة من أعدائها

٤ — وانه ينبغى انشاء عدة خزانات أخرى على النيل بدلا من السد العالى حيث يكون النيل مسئولا عن تغذية ٧٠ مليونا .

وبرغم أن وكيل وزارة الخارجية الانجليزية وقف يدافع عن المشروع

ويفند هذه المزاعم ويؤكد سلامته الا أن الراى العام فى انجلترا وفى العالم اجمع قد فوجيء بالقرار المشترك بسحب التمويل . . وهذا ما دعى المسئولين الفرنسيين الى القول بأن اسباب القرار هى أسباب سياسية وليست اقتصادية ، وماذا تكون الاسباب السياسية سوى فزع الصهيونية والخوف من قوة الشخصية العربية والرغبة فى سيطرة الاستعمار والابقاء على التخلف فى العالم العربى . .

ثالثا - مع السودان :

لقد استطاع الاستعمار لفترة قصيرة أن يفتعل جنوة مصطنعة بين الشعبين الشقيقين فى الجمهورية العربية المتحدة والسودان . . ولكن العناصر التحررية بفضل القيادة الحكيمة فى البلدين استطاعت أن تزيل ما على السطح من خلافات ووصلت الى حقيقة القاع الذى تتركز فيه كل معانى الصداقة والمحبة والاخاء . .

وهناك حقيقة لا يختلف عليها اثنان وهى ان حياة جمهوريتنا ترتبط بالنيل اكثر من ارتباط أى اقليم آخر به . . ولم يحدث فى يوم من الايام ان كانت مياه النيل مشكلة بالنسبة لاقليم من الاقاليم التى تقع على حوضه الا فى جمهوريتنا . .

وتدل على ذلك نظرة سريعة الى الطبيعة المناخية للأقاليم الواقعة على حوض النيل من منبعه الى مصبه : -

١ - فىمياه النيل لاتشكل مشكلة فى أوغندة لان السماء فوقها لا تكف عن الامطار صيفا وشتاء .

٢ - وفى أثيوبيا تتوافر النهرات والوديان ، والامطار الصيفية الغزيرة ، وتعيش القبائل هناك على الرعى وصيد الجاموس ، والزراعة القليلة .

٣ - وهضبة الحبشة عبارة عن اقليم تتوج الثلوج مرتفعاته ، فى حين تكون الحرارة مميتة والرطوبة خانقة والتربة موحلة ، والغابات متشابكة على السفوح السفلى ، والامطار غزيرة صيفا ، وتعطى ثلثى ايراد النيل من الماء .

٤ - أما فى السودان فقد كانت الزراعة تعتمد - وبخاصة كلما اتجهنا الى الجنوب - على الامطار وحدها ، وفيما عدا ذلك توجد قطع ضيقة متناثرة من التربة الطميية تزرع بماء النيل . . فالحياة هنا لم تتوقف -

اساسا — على النيل ، وانما فتوقف عليه مشروعات التوسع الزراعى واستكمال الرى بالقدر الذى تحتاج اليه بعد الامطار ..

٥ — اما الحياة فى مصر فتتوقف اساسا على النيل وترتبط به ، لان الامطار شتوية قليلة ويستحيل الاعتماد عليها ..

ولقد قدرت حاجة الفدان فى الاقليم المصرى بمقدار ٨٠٠ متر مكعب من الماء سنويا ، فى حين يحتاج الفدان فى السودان الى ٢٠٠ متر مكعب سنويا فى المتوسط .

هذا الى جانب ان مصر تتأثر بالمشروعات المائية التى تقام الى جنوبها فى حين لا يتأثر الجنوب بالمشروعات التى تقام فى مصر ، لان المشروعات التى تقام فى الجنوب تستغل المياه قبل وصولها الى مصر ، بينما المشروعات التى تقام فى الاراضى المصرية لا تستغل المياه الا بعد ان تغادر الاقاليم الجنوبية فى طريقها الى المصب .. الى البحر ..

وحيث يتيح مشروع السد العالى لمصر التوسع الزراعى فى نحو مليونى فدان نجد أنه يتيح للسودان التوسع الزراعى فى ثلاثة ملايين وربع المليون من الافدنة .. وبذلك يزيد الدخل القومى فى السودان من الزراعة وحدها بمقدار ٢٠٠ ٪ .

لذلك فمن العجيب أن يكون السد العالى مشكلة مائية بيننا وبين اى اقليم آخر على النيل وبخاصة السودان .. ولكنه الاستعمار صانع المشاكل ..

ولقد بدأ الاستعمار يحس بضرورة تدخله فى شئون هذه المنطقة عندما عرف قيمة المواد الاولية الموجودة بها ، وعندما احس باحتياجاته الى القطن المصرى .

ففى اثناء الاستعمار الانجليزى لمصر كان الغزاليون فى لانكشير وماتشستر هم الذين يرسمون سياسة مصر الزراعية وسياستها المائية ، لان القطن — كما هو معروف — يحتاج الى الرى الدائم ..

ومن هنا بدأ الاستعمار الانجليزى يضع انفه فى مشروعات الرى فى مصر والسودان واوغندة ، ثم جاء الاستعمار الأمريكى ليضع انفه فى مشروعات الرى فى اثيوبيا .

فقد كان الاستعمار يعلق تمويله لمشروع السد العالى على الاتفاق بيننا وبين السودان ، وفى الوقت نفسه يثير السودان ضد السد العالى ،

ويطلق عليه كتابه واذاعته وتوزع السفارة الانجليزية فى الخرطوم
المطبوعات لاثارة السودان ضد مصر ..

ولقد سارت محاولات الاستعمار لاثارة مشكلة مياه النيل بيننا وبين
المناطق الاخرى فى خطوات متعددة ، بدأت كما يلى : —

المحاولة الاولى :

وتتلخص فى اثاره كل الدول الاخرى الواقعة على النيل ضد
مشروع السد العالى وقد ظهرت هذه النية مع اول مناقشات دارت حول
المشروع ، وتجلت بوضوح عندما صرح المستشار الأمريكى بسفارة أمريكا
بالخرطوم بأن مشروع السد العالى مشروع عظيم ولكن تنفيذه يتوقف على
موافقة الحبشة والسودان ..

ثم حاولوا ان يشتروا الذمم الصحفية بالدولار الأمريكى ، فقالت
جريدة أبناء السودان فى ٢٠ من سبتمبر ١٩٥٨ ان الواجب والعدل يقضيان
بالا يبرم أمر نهائى فى مسألة مياه النيل بدون اعتبار لكل البلاد التى يمر
بها .. واذا كانت الحبشة اليوم مستقلة بأمرها ، وأمر أوغندة فى يد غير
أبنائها ، فإن الواجب يقضى بمشاورة الحبشة مباشرة ، وأنه لاخير يعود
علينا من خداع أنفسنا ، فالواجب يقضى بأن توضع مشكلة مياه النيل وضعا
دوليا شاملا وأن تسوى هذه المشكلة تسوية عادلة ، وفى أثناء ذلك سيستمر
السودان يأخذ من مياه النيل حاجته غير مقيد ولا محجور عليه ولا يعتمد
على حق أحد ..

وبذلك فلن يختلف اثنان فى ان الخط السياسى الذى كانت تتبعه
الدول الاستعمارية فى مجال العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة
والدول الاخرى ، هو محاولة نقل مشكلة مياه النيل الى النطاق الدولى
حتى تبرر تدخلها ، بل وأبعد من هذا أن كلا الدولتين (أمريكا وبريطانيا)
فهمتا حق الفهم أن مشكلة مياه النيل يجب أن تظل قائمة وبدون حل لانها —
فى نظرهما — الورقة الرابعة التى يستخدمونها لاثارة الزوابع فى سماء
العلاقات بين كل من الجارتين الشقيقتين ، ومن ثم يتعطل السد العالى ..

المحاولة الثانية :

وكانت المحاولة الثانية حينما كشفوا عن أصابعهم الاستعمارية
بتركيز مؤامراتهم فى خلق مشكلة .. أى مشكلة بيننا وبين السودان ، وكان
ذلك فى فبراير ١٩٥٨ حينما أثرت أزمة الحدود فى منطقة حلايب على

البحر الاحمر .. التى ادخلتها حكومة السودان حينئذ ضمن نطاقها الانتخابى بالرغم من الخرائط الرسمية التى اصدرتها الحكومة نفسها فى عام ١٩٥٧ وعليها الحدود الدولية والحدود الادارية ..

ولما جاءت مناسبة الاستفتاء على الجمهورية العربية المتحدة ، وأرسلت الحكومة المصرية نقطة بوليس حدود للمحافظة على النظام اثناء اجراء الاستفتاء .. صور الاستعمار المسألة على ان (عبد الناصر يغزو بجيوشه السودان) .. فقطعت « مصر » الطريق على الاستعمار .. وأصدرت بياناً بتأجيل تسوية الموضوع .. وأن — مصر لن تستجيب الى الاستقازات التى حاولت أن تصور الوضع بشكل تدخل مسلح لغزو الاراضي السودانية .. وأعلنت الحكومة (المصرية) يومها ان القوات المسلحة لم تنشأ لغزو السودان ، ولكنها دائمة سند للسودان ضد العدو المشترك .

المحاولة الثالثة :

واستجمعوا عناصر الدس والوقیعة لاثارة النزاع بين السودان و « مصر » مباشرة حول مياه النيل ..

فقد دفعوا السودان الى رفع منسوب المياه أمام خزان سنار يوم ٣ من يوليو ١٩٥٨ قبل الموعد المحدد له — حسب اتفاقية ١٩٢٩ — بأسبوعين ، وهذا العمل يهدد ربع مليون من الأعدنة فى « مصر » ويشرد مليوناً وربع المليون من المواطنين ويتعذر معه ملء الاراضي التى تروى بالحياض ..

وفى ٩ يوليو ١٩٥٨ أرسلت الجمهورية العربية المتحدة مذكرة الى حكومة السودان تقول فيها بأن هذا العمل يعد خروجاً على الاتفاقية ..

وجاء رد السودان فى ١٩ من أغسطس بأن السودان لا يعترف باتفاقية ١٩٢٩ لأنها جزء من مساومة سياسية بين مصر وبريطانيا ..

حدث هذا كله أيام حكومة عبد الله خليل ، واستطاع الدولار ان يثير الزوابع بين البلدين وظهر هذا فى الصحافة الانجليزية وفى الصحافة المأجورة ..

فى ٢٧ من سبتمبر ١٩٥٨ قالت الدبلى اكسپريس ان السد العالى وهو مشروع باهظ التكاليف واقل فائدة سيقرب عليه غمر مساحات شاسعة من الاراضي السودانية ، وتشريد آلاف من السودانيين ..

وقالت جريدة الايام السودانية فى ٢٤ من سبتمبر ١٩٥٨ ان السد العالى يقام بعد الشلال فى الاراضي المصرية ويخزن الماء المندفع من السودان الى الشمال لمصلحة مصر وحدها ، فكيف جاز له أن يمتن علينا بتكاليف السد الذى تقيمه مصر لمصلحتها لا لمصلحتنا ، بل ان السودان لن يسلم بهذا السد الا اذا أخذ نصيبه من الماء قبل وصوله اليه ، والا اذا سلّمت مصر بالتعويضات عن الاضرار التى تلحق بمدن وأراضي سودانية ..

هذا هو منطق الاستعمار المضطرب الذى لا يستقيم مع العقل السليم ، فهل نصدق الصحافة الامريكية والبريطانية والصحافة المأجورة ؟ أم نأخذ بتقرير لجنتي الدفاع والشئون الخارجية فى الكونجرس الامريكى والذى أكد أن السد العالى مشروع ناجح وذو فائدة لمصر والسودان ..؟

لقد أثار الغاء الاتفاقية الرأى العام فى مصر وفى السودان على السواء ، فالشعب العربى فى مصر ، والشعب العربى فى السودان يعرفان أن مصالحهما لا يمكن أن تتناقض وأى تناقض يظهر على السطح ، انما هو شيء مفتعل يرجع الى المستشارين الانجليز ، وتسرب الدولار الامريكى ، وأصابع الصهيونية .. التى تتحرك فى الظلام ..

ولذلك فقد ضغط الشعب فى السودان على حكومة عبد الله خليل ، وطالبت المعارضة بتحسين العلاقات مع مصر ، وتهيئة الجو للمفاوضات ..

ولما قامت الثورة السودانية بقيادة الفريق ابراهيم عبود ، أعلن أن سياسة الحكومة الجديدة هى تأكيد علاقات المودة بين الدول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة والجمهورية العربية المتحدة بصفة خاص ..

وأعلنت حكومة الثورة السودانية أن الخلافات بين السودان والجمهورية العربية المتحدة هى خلافات مفتعلة ..

وأعلن الرئيس عبد الناصر فى ٢٧ من نوفمبر ١٩٥٨ فى المؤتمر التعاونى الرابع تأييده ومساندته للثورة الوطنية فى السودان ..

واتفق الطرفان على اجراء المباحثات بين وفدى الحكومتين ، وتشكلت لجنتان أحدهما لمياه النيل ، والاخرى للتجارة والشئون المالية ..

وأعلنت نتائج مباحثاتهما فى يوم ٨ من نوفمبر ١٩٥٩ ووقعت

الاتفاقية . . وهى تنظيم ثلاثة موضوعات كان أولها اتفاق مياه النيل والتعويضات والسلفة المائية . .

وقد تناول هذا الجانب :

- ١ — الحقوق المكتسبة الحاضرة .
 - ٢ — مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين .
 - ٣ — مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل .
 - ٤ — التعاون الفنى بين الجمهوريتين .
- وقد انتهى الامر فى تعويضات منطقة حلفا — التى ستفرقها مياه النيل بعد تنفيذ مشروع السد العالى — الى الاتفاق على مبلغ ١٥ مليون جنيه تدفعها مصر على أربعة اقساط فى أول يناير من كل عام ابتداء من عام ١٩٦٠ .
- وبهذا فقد تكاثف الشعبان الشقيقان على هزيمة الاستعمار وسد كل الثغرات التى يستطيع أن ينفذ منها . . ورحل عن هذه المنطقة بدساتسه والاعيبه الى غير رجعة . .

الفصل الرابع : انتصار سياسة عدم الانحياز (السد العالى يخرج الى حيز الاتفاقيات الدولية)

لقد تبلورت سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز طريقا الى السلام العالمى والتعاون الدولى .. وقد اقترنت هذه السياسة بروادها وهم — عبد الناصر ونهرو وسوكرانو وتيتو .. ولقد تأكدت مبادئ هذه السياسة فى مؤتمرات باتدونغ وبريوني وكرا والقاهرة والدار البيضاء وبلجراد ، وجاءت خلال هذه المؤتمرات الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة وشهدت جلساتنا التاريخية روح هذه السياسة التى تدعو الى تدعيم حقوق الانسان ومبدأ حق تقرير المصير والمساواة والاخاء الدوليين ..

ولقد آتت هذه السياسة ثمراتها الطيبة وأكدت قوتها كل الاحداث التى جرت فى منطقة الشرق الاوسط ، وفى افريقيا وآسيا ، وامريكا اللاتينية وقد ساندتها هذه السياسة فى كل قضاياها التحريرية ..

ولقد كان انتصارنا فى معركة السيادة والشرف فى بور سعيد احدى هذه الثمرات الناضجة ، وكانت اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى ثمرة أخرى من ثمراتها ..

ففى يوم الخميس ٢٣ من اكتوبر ١٩٥٨ اذاع خروشوف فى الاحتفال الذى أقيم بالكرملين تكريما للمشير عبد الحكيم عامر — أن الاتحاد السوفييتى قرر تقديم ٤٠٠ مليون روبل أى مايعادل ٣٥ مليون جنيه قرضا للمساهمة فى تمويل مشروع السد العالى ..

وفى ٢٧/١٢/١٩٥٨ وقعت الاتفاقية بين البلدين ، وتصدرت نصوص الاتفاقية الصفحات الاولى من صحافة العالم ..

والقرض يسدد بغائدة لا تتجاوز ٢٥٪ على ١٢ قسطا سنويا تبدأ بعد عام من اتمام المرحلة الاولى من بناء السد العالى أو فى يناير ١٩٦٤ .

ثم كانت الاتفاقية الاخرى بين البلدين للسد العالى ، وفى يوم ٢٧/٨/١٩٦٠ تصدق على أن يقدم الاتحاد السوفييتى للجمهورية العربية

المتحدة قرضا قيمته ٩٠٠ مليون روبل أى مايعادل ٧٨ مليون جنيه لاتبام مشروع السد العالى فى وضعه النهائى ولتغطية تكاليف المعدات والآلات والمهمات والخبرة الفنية اللازمة لاتبام المشروع ..

ولم يكن لمجرد الصدفة أن ياتى فى ديباجة الاتفاقيتين نص صريح على أنها « بدافع من العلاقات الودية بين البلدين ، ورغبة فى زيادة وتوطيد التعاون الاقتصادى والفنى بينهما على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والاحترام المتبادل للكرامة والسيادة القومية فى كل من البلدين » .

وبهاتين الاتفاقيتين والاتفاقية الأخرى المبرمة بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، خرج السد العالى الى حيز التنفيذ الفعلى وجندت للعمل به كل السواعد والعقول والإمكانات .. وقال الشعب للغرب والاستعمار والصهيونية موتوا بغيظكم .. لقد صممنا على أن نبنى السد العالى .. ولم يستطع أحد أن يمنع إرادتنا ومشيتنا ..

وللتاريخ نورد فيما يلى نصوص هذه الاتفاقيات

١ - اتفاق

فى شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة لبناء المرحلة الاولى للسد العالى بأسوان .

أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بدافع من العلاقات الودية بين البلدين ورغبة فى زيادة وتوطيد التعاون الاقتصادى والفنى بينهما على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والاحترام الكامل للكرامة والسيادة القومية فى كل من البلدين ونظرا لما لانشاء السد العالى بأسوان من عظيم الاهمية الاقتصادية القومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة قد اتفقتا على ما يأتى :

مادة ١

تلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى تنمية اقتصادها القومى فان حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تبدي موافقتها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى انشاء المرحلة الاولى من السد العالى بأسوان .

وتتضمن هذه المرحلة انشاء الجزء الامامى من قطاع السد الرئيسى نفسه بارتفاع ٥٠ مترا وبطول ٦٠٠ متر والجزء الخلفى بارتفاع ٢٧ مترا وطول ٦٠٠ م وانشاء أعمال تحويل المياه والبوابات والمعدات والآلات اللازمة لهذه الاعمال مع ملاحظة ان هذه الأبعاد تقريبية وسيتفق الطرفان عليها أثناء عمل مباحث تفاصيل التصميم أو عندما تدعو الحاجة أثناء التنفيذ .

وتتضمن المرحلة الاولى أيضا مشروعات تحويل الحياض ومشروعات الرى واصلاح الاراضى وذلك لاستغلال المياه الاضافية الناتجة من هذه المرحلة وسيجدد مقدار المعونة التى سيقدمها الجانب السوفيتى بالاتفاق بين الطرفين لتنفيذ هذه المشروعات بعد اتمام الجمهورية العربية المتحدة أعمال المباحث اللازمة لهذه المشروعات .

ومن المفهوم بين الطرفين أن جميع المصروفات التى يتكبدها الجانب السوفيتى سواء كانت لبناء السد نفسه أو لتنفيذ أعمال الرى وتحويل الحياض والتى تتم على حساب القرض مستغطى فى حدود مبلغ القرض المقدم وفقا لاحكام المادة (٥) من هذا الاتفاق .

مادة ٢

تحقيقا للتعاون المنصوص عليه فى المادة الاولى من هذا الاتفاق تقوم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بما يلى :

(١) تقوم بوساطة الهيئات السوفيتية باعداد برامج تنفيذ الاعمال وكذلك الابحاث والدراسات اللازمة التى يتفق عليها بين الجانبين بقصد ادخال اية تعديلات على تفاصيل التصميم قد تظهر ضرورتها وفقا لما يتفق عليه مع الجهات المختصة بالجمهورية العربية المتحدة على أن يتم ذلك جميعه فى أقصر وقت ممكن وطبقا للشروط والاضاع الهيدروليكية والبيانات الاساسية الموضوعة بمعرفة الجمهورية العربية المتحدة على أن تتمشى هذه التعديلات مع تصميم السد فى مرحلته النهائية .

(ب) تقوم وفقا لما يتفق عليه الطرفان بتوريد البوابات والآلات والمعدات — مع مجموعات من قطع الغيار اللازمة لها — وكذلك المواد اللازمة لانشاء وتشغيل أعمال المرحلة الاولى وما يتصل بها من مشروعات على اتم وجه والذى لا يتيسر وجودها بالجمهورية العربية المتحدة .

(ج) تقديم المعونة الفنية اللازمة للانشاء ولهذا الغرض ستوفد العدد اللازم من الاختصاصيين السوفيت ووفقا لما يتفق عليه الطرفان .

مادة ٣

تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتكوين هيئة خاصة لإدارة المشروع يعهد اليها بالشئون الادارية والفنية والمالية .

ويعهد بتنفيذ الاعمال التى تطلبها حكومة الجمهورية العربية المتحدة للمرحلة الاولى من السد العالى الى مقاولين يتم اختيارهم بموافقة الطرفين وذلك على أساس استخدام المعدات السوفيتية والاستعانة بالاختصاصيين والفنيين السوفيت .

ويتضمن العقد الذى يبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمقاولين علاوة على تصميم ومواصفات الاعمال كل التزامات المقاولين وكذلك الخدمات والتسهيلات التى تقدمها حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وتشرف الهيئة المشار اليها على المقاولين للتأكد من قيامهم بتنفيذ الالتزامات المطلوبة منهم وفقا لنصوص العقد على أن تقوم من جانبها بالتسهيلات والخدمات المتصوص عليها فى العقد .

مادة ٤

تكون الهيئات السوفيتية مسئولة عن الإدارة الفنية لإنشاء الاعمال للمرحلة الاولى من السد العالى بأسوان وانجاز كل هذه الاعمال على اتم وجه وسلامتها وتركيب الآلات والمعدات واعدادها للتشغيل وذلك فى المواعيد التى يتفق عليها الطرفان وبشرط أن تفى الهيئة الخاصة والمقاولون المشار اليهم فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق بالتزاماتهم فى اعمال المباحث والانشاء والتركيب طبقا لبرنامج التنفيذ لمثل هذه الاعمال والذى يتفق عليه الطرفان ولهذا الغرض توفد الهيئات السوفيتية الى الجمهورية العربية المتحدة خبيرا فنيا ذا مؤهلات عالية مع العدد اللازم من المهندسين السوفيت والفنيين والعمال المهرة وفقا لاتفاق الطرفين .

ويقوم الخبير السوفيتى بمعاونة رئيس الهيئة المشار اليها فى المادة (٣) ويتم بالاتفاق بينهما تنسيق العمل بين الاختصاصيين السوفيت وخصائى الجمهورية العربية المتحدة فى الاشراف الفنى على الاعمال المشار اليها .

تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا مقداره اربعمائة مليون روبل (يعادل الروبل ٢٢٢١٦٨ ر. جرام من الذهب الخالص) وذلك لتغطية نفقات ماتقوم به الهيئات السوفيتية فيما يختص بوضع برنامج تنفيذ المشروع وأعمال البحث والدراسات وتسليم الآلات والمعدات والمواد على أساس الاسعار تسليم الموانئ السوفيتية (قوب) وأيضا نفقات سفر الاخصائيين السوفيت عند سفرهم من الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العربية المتحدة وعودتهم منها وذلك وفقا للمادة ٢ من هذا الاتفاق .

وفي حالة زيادة الثمن الاجمالي للمكينات والمعدات والبوابات والمواد السابق ذكرها مقدرا على أساس سعر التسليم بالموانئ السوفيتية (قوب) ومصاريف انتقال الاخصائيين السوفيت وكذلك مصاريف الهيئات السوفيتية شاملة ما يحتاج اليه من مساعدات فنية مما يدخل تحت هذا الاتفاق — عن مبلغ القرض وقدره ٤٠٠ مليون روبل فان حكومة الجمهورية العربية المتحدة تؤدي هذه الزيادة الى حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عن طريق تسليم بضائع من الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاتفاقي التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي .

مادة ٦

تؤدي حكومة الجمهورية العربية المتحدة المبالغ المستخدمة من القرض المقدم لها طبقا للمادة ٥ من هذا الاتفاق على اثني عشر قسطا سنويا متساويا تبدا بعد عام من تاريخ اتمام اعمال المرحلة الاولى للسد العالي بأسوان وملك الخزان بحيث لا يتأخر ذلك عن اول يناير سنة ١٩٦٤ . ويعتبر تاريخ استخدام القرض بالنسبة الى الآلات والمعدات والمواد هو تاريخ بوليصة الشحن .

أما بالنسبة الى أداء نفقات أعمال التصميم والابحاث والدراسات وكذلك نفقات ايفاد الاخصائيين السوفيت الى الجمهورية العربية المتحدة فيعتبر تاريخ استخدام القرض هو تاريخ الفواتير الخاصة بذلك .

وسعر فائدة القرض هو ٢٪ سنويا وتسرى الفوائد من تاريخ استخدام كل جزء من القرض على أن تؤدي خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام التالي للعام الذي استخدمت فيه .

مادة ٧

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة القرض وفوائده وذلك بأن تدفع بالجنيه المصرى (سعر الجنيه المصرى يساوى ١٨٧ ٥ ٢٠ من الجرام من الذهب الخالص) المبالغ المستحقة فى حساب خاص يفتح فى البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحدة لمصلحة بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

ويحسب سعر الروبل بالنسبة الى الجنيه المصرى على اساس سعر التعادل الذهبى بين العملاتين فى يوم الدفع .

وتستخدم الهيئات السوفيتية جميع المبالغ المدفوعة فى هذا الحساب فى شراء سلع من الجمهورية العربية المتحدة وفقا لاتفاقى التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى .

كما يجوز تحويل أية مبالغ مدفوعة فى هذا الحساب الى جنيهات استرلينية او الى أية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان .

واذا تغير سعر التعادل للجنيه المصرى فيعاد من تاريخ حدوث هذا التغيير تقويم رصيد حساب بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لدى البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحدة طبقا للتغيير الذى يطرأ على ما يحتويه الجنيه المصرى من الذهب .

مادة ٨

يقوم كل من البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحدة وبنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بفتح حسابات خاصة لتسجيل العمليات المتعلقة باستخدام القرض الممنوح وفقا لهذا الاتفاق وأدائه وكذلك الفوائد المستحقة وفقا له كما يتفقان على الترتيبات المالية والفنية اللازمة لتنفيذه .

مادة ٩

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى الجانب السوفيتى جميع النفقات التى تتكبدها الهيئات السوفيتية فيما يتعلق بنفقات المسكن والماكل وكذلك مصاريف سفر الاخصائيين السوفيت — داخل حدود الجمهورية العربية المتحدة الموفدين لتقديم المعونة الفنية طبقا لهذا الاتفاق وفقا للشروط الواردة بالعقود الخاصة ويتم اداء النفقات المشار اليها عن طريق

اضافة هذه المبالغ بالجنيه المصرى الى « حساب المتحصلات » المفتوح لدى البنك المركزى للجمهورية العربية المتحدة لمصلحة بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفقا لاتفاق الدفع المعمول به بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

مادة ١٠

يكون توريد المعدات والآلات والمواد وكذلك القيام باعداد المشروع والدراسات وأعمال البحث وايفاد الاخصائيين السوفيت الى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لشروط العقود التى تبرم بين الهيئات الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة والهيئات السوفيتية المختصة ووفقا لما ورد بالبند الثالث من هذا الاتفاق .

وتحدد العقود بصفة خاصة المقادير والتواريخ والاثمان والضمانات الخاصة بنوع المعدات والآلات ومطابقتها للطاقت المحددة ومسئولية كل من الجانبين فى الظروف الخارجة عن ارادة أى منهما ومخالفة أحكام براءات الاختراع وكذلك احكام وشروط تنفيذ التزامات الجانب السوفيتى وفقا لهذا الاتفاق .

وتحدد اسعار المعدات والآلات والمواد التى تسلم الى الجمهورية العربية المتحدة من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفقا لهذا الاتفاق على أساس الاسعار فى الاسواق العالمية .

مادة ١١

مع عدم الاخلال بأحكام المادة الخامسة الخاصة باستخدام القرض لتغطية ائمان الآلات والمعدات والمواد تسليم الموانى السوفيتية على أساس السعر (فوب) ، ويتم توريد الآلات والمعدات والمواد التى يقدمها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مؤمنا عليها فى موانى الجمهورية العربية المتحدة (سيف) .

وتؤدى مصاريف الشحن والتأمين على حدة على أساس السعر الفعلى وذلك وفقا لاتفاقي التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ويكون النقل البحرى للمهمات والآلات والمواد السابق ذكرها بعماليه وفقا لاتفاقية النقل بالمراكب البرمة بين البلدين بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٨ .

فى حالة حدوث اى نزاع او خلاف بين سلطات الجمهورية العربية المتحدة والهيئات السوفيتية حول اى موضوع يتصل بهذا الاتفاق او بتنفيذه يتشاور فى شأنه ممثلو حكومتى الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية للوصول الى اتفاق بشأن النزاع او الخلاف المشار اليه .

يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه على ان يتم ذلك فى اقصر وقت ممكن ويصبح الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه فى موسكو .

حرر هذا الاتفاق بمدينة القاهرة فى سنة ١٩٥٨ من نسختين احدهما باللغة العربية والاخرى باللغة الروسية ولكل منهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة	عن حكومة
اتحاد الجمهوريات السوفيتية	الجمهورية العربية المتحدة
الاشتراكية	

اتفاق

فى شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجمهورية العربية المتحدة لاتمام انشاء مشروع السد العالى بأسوان فى وضعه النهائى .

ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، بدافع من الرغبة فى استمرار العلاقات الودية بين البلدين .

وتوليد التعاون الاقتصادى والفنى بينهما على اساس من المساواة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والاحترام الكامل للكرامة الوطنية والسيادة فى كل من البلدين .

ونظرا لما لانشاء السد العالى بأسوان من عظيم الاهمية الاقتصادية القومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه بالخطابات المتبادلة فى ١٥ ، ١٧ يناير سنة ١٩٦٠ بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس حكومة اتحاد

الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فى شأن مساهمة الاتحاد السوفيتى
فى اتمام انشاء مشروع السد العالى بأسوان ، قد اتفقتا على ما يأتى : —

مادة ١

تبدى حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية — بدافع
من الغرض فى مساعدة التطور الاقتصادى للجمهورية العربية المتحدة
وتلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة — موافقتها على التعاون
مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى اتمام انشاء المرحلة النهائية من
مشروع السد العالى بأسوان ، وتتضمن هذه المرحلة الاعمال الآتية : —

(أ) اتمام انشاء السد لقطاعه النهائى بارتفاع كلى مقداره ١١١ مترا
من قاع النهر .

(ب) انشاء محطة القوى الكهربائية المائية فى مجرى قناة التحويل
بالبر الشرقى للنهر بقدرة ٢١ مليون كيلوات .

(ج) انشاء مخيض يسمح بتمرير تصرف مقداره ٢٠٠ مليون متر مكعب
فى اليوم بحيث لا يتجاوز منسوب التخزين ١٨٢ مترا .

(د) انشاء خطين لنقل الطاقة الكهربائية من محطة توليد الكهرباء
بالسد العالى الى القاهرة بجهد مقداره ٤٠٠ / ٥٠٠ كيلو فولت وبطول
٩٠٠ كيلو متر لكل منهما بما فى ذلك ثلاث أو أربع محطات محولات وانشاء
خطوط لنقل الطاقة ذات جهد ٢٢٠/١٣٢ كيلو فولت وبطول حوالى ١٠٠٠
كيلو متر بما فى ذلك من ١٠ الى ١٢ محطة محولات .

(هـ) مشروعات الرى والاصلاح فى الاراضى المرتبة على مياه السد
العالى والتى تبلغ مساحتها ٢ مليون فدان شاملة الاراضى المرتبة على
المرحلة الاولى للسد العالى .

مع ملاحظة أن هذه البيانات مبدئية وستتفق عليها الطرفان اثناء
اجراء مباحث تفاصيل التصميم أو عندما تدعو الحاجة أثناء التنفيذ .

مادة ٢

تحقيقا للتعاون المنصوص عليه فى المادة الاولى من هذا الاتفاق تقوم
حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بما يلى : —

(١) تقوم بوساطة الهيئات السوفيتية باعداد التصميم الكامل ،

هي رسومات التشغيل والمواصفات وقائمة الكميات ، وذلك طبقا للاوضاع الهيدروليكية والبيانات الموضوعية بمعرفة الجهورية العربية المتحدة وعند الاقتضاء القيام بالابحاث والدراسات اللازمة فضلا على وضع خطط تنفيذ اعمال اتمام السد العالى فى قطاعه النهائى طبقا للمتنق عليه .

ويجب اتمام جميع هذه الاعمال السابقة فى اقصر وقت ممكن بحيث يتسنى اتمام انشاء السد الى منسوب ١٥٥ مترا فى عام ١٩٦٧ و اتمامه فى قطاعه النهائى فى عام ١٩٦٨ .

(ب) تصميم ، وصناعة ، وتوريد ، واقامة جميع البوابات بالمحقات الميكانيكية والكهربية اللازمة لتشغيلها ، مع تقديم ما تحتاج اليه من قطع الغيار اللازمة .

(ج) تصميم وصناعة وتوريد واقامة واختيار وتشغيل جميع معدات المحطة الكهربائية المائية والبوابات اللازمة لها بحيث يتحقق اتمام وتركيب وحدات المحطة والبوابات واعدادها جاهزة للتشغيل طبقا للبرنامج الآتى : -

أولا - الثلاث وحدات الاولى فى عام ١٩٦٧

ثانيا - الثلاث وحدات الثانية فى عام ١٩٦٨

ثالثا - الثلاث وحدات الثالثة فى عام ١٩٦٩

رابعا - الثلاث وحدات الرابعة فى عام ١٩٧٠

وكذلك تصميم وصناعة وتوريد وتركيب واختبار جميع المعدات اللازمة لخطى نقل الكهرباء بجهد ٤٠٠/٥٠٠ كيلو فولت وبطول ٩٠٠ كيلو متر لكل منها من اسوان الى القاهرة (باستثناء انشاء وتوريد وتركيب الابراج الحاملة للخطوط) بها فى ذلك ثلاث او اربع محطات محولات مزودة باجهزة التعويض اللازمة لتنظيم الجهد وكذلك خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد ١٣٢ / ٢٢٠ كيلو فولت والبالغ طولها ١٠٠٠ كيلو متر تقريبا بها فى ذلك من ١٠ الى ١٢ محطة محولات شاملة لاجهزة الموصلات والوقاية ومراكز توزيع الاحمال التى تعمل بنظام الموجات الحاملة ، كل ذلك طبقا لما يتفق عليه الطرفان وبحيث يتحقق تشغيل خط واحد ذو جهد ٤٠٠/٥٠٠ كيلو فولت والخطوط ذات الجهد ١٣٢/٢٢٠ كيلو فولت البالغ طولها ٩٠٠ كيلو متر تقريبا خلال عام ١٩٦٧ . اما الخط الثانى ذو الجهد ٤٠٠/٥٠٠ كيلو فولت فيتم تشغيله خلال عام ١٩٦٨ .

وكذلك توريد مجموعات كافية من قطع الغيار لجميع المعدات المذكورة بعاليه .

(د) توريد وتركيب آلات الانشاء الاضافية اللازمة لاتمام مشروع السد العالى فى مرحلته النهائية بالاضافة الى المواد اللازمة لاتمام مشروع السد العالى والتي لا تتوافر فى الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك على حسب المواعيد التى يتفق عليها .

(هـ) تقديم المعونة الفنية اللازمة للانشاء ، ولهذا الغرض ستوفد العدد اللازم من الاختصاصيين السوفييت وفقا لما يتفق عليه الطرفان .

(و) تقديم المعونة الفنية اللازمة لتدريب الفنيين العرب فى الاتحاد السوفييتى او فى الجمهورية العربية المتحدة لأعمال تتعلق بمشروع السد العالى وذلك اذا ما رغبت حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

(ز) قيام الهيئات السوفييتية بالاعمال التى تتطلب خبرة خاصة والتى تتحدد طبيعتها وأسس القيام بها فى الخطابات المتبادلة بين الطرفين عند توقيع هذه الاتفاقية .

(ح) اجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من سلامة السد وكذلك الاختبارات النهائية على البوابات ومحطة القوى الكهربائية المائية عندما يصل منسوب التخزين الى درجته القصوى وهو ١٨٢ مترا . ومن المفهوم أن هذا الوضع سوف لا يتأخر تحقيقه عن عام ١٩٧٥ .

(ط) توريد وتركيب وتشغيل المهمات الميكانيكية والكهربائية اللازمة لمشروعات الرى واصلاح الاراضى المنوه عنها فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية .

ومن المفهوم أن التواريخ المذكورة بعاليه قد بنيت على اساس قيام الجانب العربى بتقديم البيانات اللازمة وتحقيق قيامه بالالتزامات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية وما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

مادة ٣

تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية الى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا فى حدود تسعمائة مليون روبل (تعادل الروبل ٢٢٢١٦٨.٠ جرام من الذهب الخالص) وذلك لتغطية نفقات الهيئات السوفييتية فيما يختص بتصميم المشروع وأعمال البحث والدراسات وتوريد وتركيب البوابات ووحدات التوليد الكهربائية المائية والمعدات والمواد. وفقا للمادة الثانية من هذا الاتفاق على أساس سعر التسليم للموانئ السوفييتية (غوب) ومصاريف انتقال الاختصاصيين السوفييت.

الموفدين لتقديم المعونة الفنية طبقا لهذا الاتفاق من وإلى الجمهورية العربية المتحدة .

وفى حالة زيادة التكاليف الإجمالية لما ورد فى البنود السابقة عن مبلغ القرض المحدد فى هذه المادة بـ ٩٠٠ مليون روبل ، فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تؤدى هذه الزيادة إلى حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عن طريق تسليم بضائع من الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاتفاقي التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

مادة ٤

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة المبالغ المستخدمة من القرض المقدم لها طبقا للمادة الثالثة من هذا الاتفاق على اثني عشر قسطا سنويا متساويا ، تبدأ بعد عام من تاريخ اتمام السد العالى فى وضعه النهائى و اتمام محطة القوى جاهزة لتوليد مالا يقل عن ١٠ مليون كيلوات على الا يتأخر ذلك عن أول يناير سنة ١٩٧٠ أما الجزء من القرض الذى سيستخدم ابتداء من أول يناير عام ١٩٦٩ فى اتمام الاجزاء المتبقية من المشروع فيؤدى بشروط الدفع نفسها بعد عام من تاريخ اتمام هذه الاعمال كافة بحيث لا يتأخر ذلك عن أول يناير عام ١٩٧٢ .

وسعر فائدة القرض هو ٢٥ ٪ سنويا وتسرى الفوائد من تاريخ استخدام كل جزء من القرض على أن تؤدى خلال الأشهر الثلاثة الاولى من العام التالى للعام الذى استحققت فيه . ويعتبر تاريخ استخدام القرض بالنسبة الى الآلات والمعدات والمواد تاريخ بوليصة الشحن أما بالنسبة الى أداء نفقات أعمال التصميم والبحوث والدراسات وكذلك نفقات ايفاد الاختصاصيين السوفيت الى الجمهورية العربية المتحدة فيعتبر تاريخ استخدام القرض هو تاريخ الفواتير الخاصة بذلك .

مادة ٥

فيما عدا ما هو وارد فى مواد هذا الاتفاق تسرى أحكام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، من اتفاق قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجمهورية العربية المتحدة فى بناء المرحلة الاولى للسد العالى بأسوان والموقع فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ كما تسرى الاحكام والشروط الواردة بالخطابات المتبادلة بين

الطرفين فى تاريخ توقيع الاتفاق المذكور نفسه ، وتعتبر جزءا لا يتجزأ
عن هذا الاتفاق .

مادة ٦

يصدق على هذا الاتفاق فى اقصر وقت ممكن ويصبح نافذ المفعول
من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة .

حرر هذا الاتفاق بمدينة موسكو فى يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٠
من نسختين احدهما باللغة العربية والاخرى باللغة الروسية ولكل منهما
القوة القانونية نفسها .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة موسي عرفه	عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ى.ف. أرخبيوف
--	--

(د) اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ وملحقاتها

نظرا لأن نهر النيل فى حاجة الى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا
لزيادة ايراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان والجمهورية
العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن .

ونظرا لان هذه الاعمال تحتاج فى انشائها وادارتها الى اتفاق
وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الافادة منها واستخدام مياه النهر
بها بضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلية .

ونظرا الى ان اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت
بعض الاستفادة بمياه النيل . ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر
فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى : —

أولا : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١ — يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل
حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد
التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده المنوه عنها فى هذا

الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارا من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا .

٢ — يكون ماتستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها ، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان .

ثانيا : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين

١ — لضبط مياه النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه الى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالى عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

٢ — ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

٣ — يحسب صافى الفائدة من السد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليارا سنويا من الامتار المكعبة ، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهى المشار إليها فى البند (أولا) مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العالى فينتج من ذلك صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين :

٤ — يوزع صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤٥ للسودان الى ٧٥ للجمهورية العربية المتحدة فى ظل متوسط الإيراد فى المستقبل فى حدود متوسط الإيراد المنوه عنه فى البند السابق . وهذا يعنى أن متوسط الإيراد إذا ظل مساويا لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ مليارا وإذا ظلت فوائد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات ، فإن صافى فائدة السد العالى يصبح فى هذه الحالة ٢٢ مليارا ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤٥ مليار ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧٥ مليار . وبضم هذين النصيبين الى حقهما المكتسب فإن نصيبهما من صافى إيراد النيل بعد تشغيل السد العالى الكمال يصبح ١٨٥ مليار لجمهورية السودان و ٥٥ مليار للجمهورية العربية المتحدة .

فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥ — لما كان صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى مستبعدا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفوائد التخزين المستمر فى السد العالى فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالى الكامل .

٦ — توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالملكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

٧ — تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائيا قبل يوليو سنة ١٩٦٣ .

٨ — من المسلم به أن تشغيل السد العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين فى جبل الاولياء .

وببحث الطرفين المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب .

ثالثا : مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل

نظرا لان كميات من مياه حوض النيل تضيع الآن فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوبات فمن المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لايراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فان الجمهوريتين توافقان على ما يأتى :

١ — تتولى جمهورية السودان — بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة — انشاء مشروعات زيادة ايراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوبات وفروعه وحوض النيل الابيض ويكون صافى فائدة هذه

المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما منصفة ويسهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا . وتتولى جمهورية السودان الاتفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات .

٢ - اذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة بناء على تقديم برامج التوسع الزراعى الموضوعة ، الى البدء فى احد مشروعات زيادة ايراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد اقرار من الحكومتين - فى وقت لاتكون حاجة جمهورية السودان قد دعت الى ذلك - فان الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار تتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبه فى المياه التى يديرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين . وعند انتهاء السنتين فان الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها .

وعندما تنتهى جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج الملتق عليه فانها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على الا تتجاوز حصة اى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعا : التعاون الفنى بين الجمهوريتين .

١ - لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين . . وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده وكذلك لاستمرار الارصاد المائية على النهر فى احباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة ، بعدد متساو من كل منهما يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها :

(ا) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف الى زيادة ايراد النيل والاشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها الى حكومتى الجمهوريتين لاقرارها .
(ب) الاشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان .

(ج) تضع الهيئة نظم تشغيل الاعمال التى تقام على النيل داخل :

حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التي تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها هذه المشروعات.

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها في الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين ينام بهم هذا العمل ، من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان وطبقا لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن مشروعات اعلى النيل المقامة داخل حدودها .

(هـ) لما كان من المحتمل ان تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لاتساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أية سنة من السنين فانه يكون من عمل الهيئة ان تضع نظاما لما ينبغي ان تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لايقوع ضررا على أى منهما وتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢ - لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق، ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفني للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة ويوغندا .

٣ - تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتعبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين والهيئة أن تجتمع في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل . وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والإدارية والمالية .

خامسا احكام عامة :

١ - عندما تدعو الحاجة الى اجراء أى بحث في شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فان حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ، ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فانه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية

الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الاعمال . وبعد اقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من محل هذه الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

٢ — نظرا الى ان البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقبتين تطالب بنصيب من مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على ان تبحثا معا مطالب هذه البلاد وتتفقا على رأى موحد بشأنها واذا أسفر البحث عن امكان قبول أية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منهما فان هذا القدر ، محسوبا عند أسوان ، يخصم مناصفة بينهما وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في هذا الاتفاق مع المختصين في البلاد الاخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها .

سادسا — فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالى الكامل :

نظرا لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما في صافى فائدة السد العالى لن يبدأ قبل بناء السد العالى الكامل والاستفادة منه فان الطرفين يتفقان على نظام توسعتهما الزراعى في فترة الانتقال من الآن الى قيام السد العالى الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .

سابعا : يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من الطرفين المتعاقدين على ان يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسي .

ثامنا : يعتبر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ المرفقان بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه .

حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ من جمادى الاولى سنة ١٣٧٩ الموافق ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

اللواء طلعت فريد

زكريا محيي الدين

ملحق رقم ١

نص خاص بالسلفة المائية التى تطلبها الجمهورية العربية المتحدة :
توافق جمهورية السودان على مبدأ منح الجمهورية العربية المتحدة
سلفة مائية من نصيب السودان من مياه السد العالى يمكن أن تواجه بها
ضرورة المضي فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى .

ويكون طلب الجمهورية العربية المتحدة لهذه السلفة بعد أن تراجع
برامجها خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق فإذا أسفرت
مراجعة الجمهورية العربية عن استمرار احتياجها الى السلفة فإن
جمهورية السودان تمنحها سلفة لا تزيد عن مليار ونصف من نصيبها
بحيث ينتهى استخدام هذه السلفة فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

ملحق رقم ٢

وقد تبادل كل من رئيسي الوفدين نص الملحق التالى الخاص
بالتعويضات عن الاراضى التى سيفرقها السد العالى فى وادى حلفا .

بالإشارة الى المادة « ثانيا » فقرة « ٦ » من الاتفاق الموقع بتاريخ
اليوم بشأن الانتفاع الكامل بمياه النيل سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥
مليون جنيه مصرى بالاسترليني أو بعمللة ثالثة يتفق عليها الطرفان
محسوبة على أساس سعر ثابت قدره ٢٠.٨٧١٥٦ دولارا أمريكيا للجنيه
المصرى الواحد وبناء على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية
العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتى :

٣ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٠

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦١

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٢

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٣

أهم البيانات الفنية عن المشروع

السد :

حدود السد عند القمة	٣٦٠٠ متر
طول الجزء من السد بمجرى النهر	٥٢٠ مترا
طول جناح السد الايمن	٢٣٢٥ مترا
طول جناح السد الايسر	٧٥٥ مترا
أقصى ارتفاع فوق قاع النهر	١١١ مترا
عرض الطريق عند القمة	٤٠ مترا
عرض القاعدة	٩٨٠ مترا
مكعب المواد المستعملة فى انشاء السد	٤٢٧ من مليون المتر
منسوب قاع النهر	٨٥ مترا
منسوب قمة السد	١٩٦ مترا

الخزان وبيانات هيدرولوجية عن النيل :

أقصى تصرف أمكن تسجيله للنهر عند أسوان	١٣٥٠٠ متر مكعب فى الثانية
لقل تصرف أمكن تسجيله للنهر عند أسوان	٢٧٥ مترا مكعبا فى الثانية
أعلى منسوب لمياه الخزين	١٨٢ متر مكعب فى الثانية
سعة الخزان	١٥٧٠٠٠ مليون متر مكعب
سعة التخزين الميت المخصصة لتراكم الطمي	٣٠٠٠٠ مليون متر مكعب
سعة التخزين الحى	٩٠٠٠٠ مليون متر مكعب
سعة التخزين المخصصة للوقاية من الفيضانات	٣٧٠٠٠ مليون متر مكعب
طول بحيرة التخزين	٥٠٠ كيلو متر
متوسط عرض البحيرة	١٠ كيلو مترات
مسطح البحيرة	٥٠٠٠ كيلو متر مربع
كمية المياه الممكن الحصول عليها سنويا من الخزان	٨٤٠٠٠ مليون متر مكعب

متوسط الفاقد من الخزان بالتبخر والتسرب ١٠٠٠ مليون متر مكعب
احتياجات الري الحالية للجمهورية العربية المتحدة ،
واسوان ٥٢٠٠٠ مليون متر مكعب
صافى الفائدة السنوية ٢٢٠٠٠ مليون متر مكعب

مجرى التحويل :

طول الجزء الأمامى من القناة ١١٥. مترا
طول الجزء الاوسط الخاص بانفاق التصرف ،
والمحطة الكهربية ٣١٥ مترا
طول الجزء الخلفى من القناة ٤٨٥ مترا
الطول الكلى لمجرى التحويل ١٩٥٠. مترا
مجموع مكعبات الحفر بالقناة ٩٠٠٠.٠٠٠ متر مكعب
اقل عرض لقاع القناة ٤. مترا
أقصى تصرف تصميمى للمجرى ١١٠٠٠ متر مكعب فى الثانية
عدد انفاق التصرف ٦
القطر الداخلى لكل نفق ١٥ مترا
مجموع اطوال انفاق التصرف ٢٠٣. مترا
مجموع مكعب حفر الانفاق ٥٩٠٠٠٠ متر مكعب
مجموع وزن البوابات والاجزاء الحديدية ،
داخل الانفاق ٢٠٠٠٠ طن

التربينات :

طراز التربينات فرانسييس
عددها ١٢
قوة كل ترينة على الضاغط التصميمى ١٨٠٠٠ كيلوات
تصرف التربينات على الضاغط التصميمى ٣٤٦ مترا مكعبا فى الثانية
معدل السرعة ١٠٠ لفة فى الدقيقة
ضاغط المياه ٧٧ - ٣٥ مترا
وزن التربينات ٧٦٥ طنا

المولدات :

كيلووات	١٧٥٠٠٠	قوة لكل مولد
كيلو فولت	١٥٧٥٠	الضاغط الكهربائي للتيار
لفة فى الدقيقة	١٠٠	معدل السرعة
طن	٨٠٠	وزن المولد
طن	١٦٠٠	بما فى ذلك وزن الجزء المتحرك
كيلووات	٢١٠٠٠٠٠	مجموع قوة المولدات بالمحطة
		الطاقة الكهربائية الممكن الحصول عليها ،
١٠٠٠٠ مليون كيلووات ساعة		سنويا
طن	٣٠٠٠	مجموع وزن المعدات الكهربائية بالمحطة

خطوط نقل الكهرباء :

٥٠٠ كيلو فولت		الضاغط فى خطوط نقل الكهرباء الرئيسية ،
٢		من اسوان الى القاهرة
٢ × ٩٠٠ كيلو متر		عدد خطوط الكهرباء الرئيسية
٣		طولها
٢٢٠/١٣٢ كيلو فولت		عدد محطات المحولات ٥٠٠ كيلو فولت
١٠٠٠ كيلو متر		الضاغط فى خطوط نقل الكهرباء الفرعية
		طولها
١٢ محطة		عدد محطات المحولات ٢٢٠ ،
		١٣٢ كيلو فولت

مراجع الكتاب

أولا — بحوث وتقارير :

- ١ — تقرير لجنة الخبراء العالميين للسد العالي ديسمبر ١٩٥٤
- ٢ — مشروع السد العالي . سبتمبر ١٩٥٨
- ٣ — المرحلة الاولى للسد العالي ٢١ من أكتوبر ١٩٥٨
- ٤ — اقتصاديات مشروعى خزان أسوان والسد العالي . ١٠ من ديسمبر ١٩٥٨
- ٥ — المشروعات المترتبة على تنفيذ المرحلة الاولى من السد العالي فبراير ١٩٥٩
- ٦ — مشروع السد العالي اهم حلقة فى سلسلة ضبط النهر يوليو ١٩٥٩
- ٧ — مشروع السد العالي هندسته واقتصادياته الدكتور حسن زكى ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٩
- ٨ — السد العالي . ٩ — مشروع السد العالي
- ١٠ — بلاد النوبة وعلاقتها بمشروع السد العالي .
- ١١ — وزارة الاشغال فى ركب الثورة ومشروعات الخطة الخمسية . يوليو ١٩٦١
- ١٢ — مذكرة بضرورة المبادرة بتنفيذ مشروع السد العالي

ثانيا — كتب :

- ١ — أضواء على السد العالي . محمود الشرقاوى
العدد ٨٣ من كتب سياسية

- ٢ — قصة السد العالى طاهر أبو فاشا
- ٣ — السد العالى فى ضوء العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة
والسودان — طاهر أبو فاشا
- ٤ — السد العالى ٩ من يناير ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢
- ٥ — السد العالى مجد الحاضر وامل المستقبل
- ٦ — المؤتمر الهندسي العربى السابع ببيروت
- ٧ — مشروع انقاذ آثار النوبة (وزارة الثقافة)
- ٨ — مشكلة السكان فى مصر دكتور صلاح نامق
- ٩ — النيل الخالد دكتور محمد محمود الصياد
- ١٠ — رسالة المجتمع الاشتراكى (مصلحة الاستعلامات)
- ١١ — الكتاب السنوى ١٩٦٢ (مصلحة الاستعلامات)
- ١٢ — كتاب الاحصاء السنوى ١٩٦٠
- ١٣ — مجموعة خطابات السيد الرئيس سلسلة اجترنا لك
- ١٤ — السد العالى (نشرة بالانجليزية عن المجلس الدائم
لتنمية الانتاج القومى)
- ١٥ — الجوانب الاقتصادية لمشروع السد العالى (نشرة بالانجليزية)
- ١٦ — سد اسوان العالى (مقال للدكتور حسن زكى بالانجليزية)
- ١٧ — السد العالى انتصار الشعب محمد حسنى أمين

بيان بالصور والرسوم الواردة بالكتاب

الصفحة

- شكل رقم (١) يبين جملة التكاليف الكلية لمشروع السد
العالي بملايين الجنيهات ١٥
- شكل رقم (٢) رسم توضيحي يبين الزيادة في الدخل القومي
من مشروع السد العالي ١٩
- شكل رقم (٣) رسم توضيحي يبين الزيادة في الدخل
الحكومي من مشروع السد العالي ٢٠
- شكل رقم (٤) رسم يبين الخزانات المنشأة والمقترح
إنشاؤها على نهر النيل لضبط المياه ٣٥
- شكل رقم (٥) رسم توضيحي للسد العالي في تصميمه
النهائى ٤١
- شكل رقم (٦) العقل البشرى يحطم الجبل ويفجره ٤٩
- شكل رقم (٧) الحفارات الآلية التى تستعمل فى تخزين
الصخور تمهيدا لوضع الديناميت لاتمام عملية التفجير ٥١
- شكل رقم (٨) منشآت تجهيز الخرسانات ٥٣
- شكل رقم (٩) جزء من عملية التسليح داخل أحد الانفاق
الستة التى يستمر منها المياه ٥٥
- شكل رقم (١٠) عملية تبطين فى النصف العلوى لأحد
الانفاق ٥٧
- شكل رقم (١١) حفر النصف السفلى للنفق ٥٩
- شكل رقم (١٢) نقل الصخور الناتجة عن الحفر فى النصف
الاسفل من أحد الانفاق ٦١
- شكل رقم (١٣) منظر لمداخل الانفاق الستة فى الجزء
الامامى من قناة تحويل مجرى النهر ٦٣

الصفحة

- شكل رقم (١٤) خرسانات انشاء محطة الكهرباء على
مخارج الانفاق ٦٥
- شكل رقم (١٥) اكتاف مداخل الانفاق ٦٧
- شكل رقم (١٦) انشاء محطة الكهرباء عند مخارج
الانفاق ٦٩
- شكل رقم (١٧) منظر يبين مخارج الانفاق الستة فى
القناة الخلفية ٧١
- شكل رقم (١٨) صورة السيد المهندس محمد صدقى سليمان
وزير السد العالي وهو يسلم السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، أول
حجر لالقائه فى النهر لبناء الجزء الاملى من السد العالي .. — ٧٣
- شكل رقم (١٩) منظر من الجو للسد العالي بعد
انتهائه ٧٥

محتويات الكتاب

الصفحة

— اهداء	٣
— من دليل العمل الوطني	٥
— من كلمات قائد الثورة	٧
— كلمة فى البداية	٩
الباب الأول : السد العالى ثورة اقتصادية	١١
مقدمة : السد العالى صورة للتنمية الاقتصادية	١٣
١- أولا : تكاليف المشروع	١٤
٢- ثانيا : فوائد المشروع	١٤
٣- ثالثا : الزيادة فى الدخل القومى	١٧
٤- رابعا : الزيادة فى الدخل الحكومى	١٨
٥- خامسا : فوائد المشروع بالنسبة لجمهوره	١٨
٦- السودان	١٨
سادسا : دور السد العالى فى المجتمع الاشتراكى	
الجديد	٢١
١- السد العالى ومفهوم الاشتراكية العربية	٢١
٢- السد العالى والحياة الزراعية	٢٣
٣- السد العالى والمواطن الفرد	٢٤
٤- تهجير اهالى النوبة	٢٥
الباب الثانى : السد العالى ثورة فى الفن الهندسي	٢٧
الفصل الاول : نظرة الى الماضى	٢٩
الفصل الثانى : الاسس الفنية للمشروع	٣٩

الصفحة

أولا : الموقع	٣٩
ثانيا : تحديد سعة الخزان	٣٩
ثالثا : وصف السد	٤٠
رابعا : قناة تحويل مجرى النهر	٤٤
خامسا : المفيض	٤٤
سادسا : محطة توليد الكهرباء	٤٤
الفصل الثالث : برنامج تنفيذ المشروع	٤٦
الفصل الرابع : السد العالى أعظم مشروع من نوعه فى العالم	٧٧
الباب الثالث : السد العالى ثورة سياسية	٨٣
الفصل الاول : معركة التمويل	٨٥
الفصل الثانى : كفاح الشعب فى سبيل تنفيذ المشروع	٩٠
الفصل الثالث : السد العالى على مسرح السياسة الدولية	٩٧
أولا : السد العالى فى مجلس الشيوخ الأمريكى	٩٧
ثانيا : السد العالى يثير زوبعة فى مجلس العموم البريطانى	١٠١
ثالثا : مع السودان	١٠٢
الفصل الرابع : انتصار سياسة عدم الانحياز	١٠٨
أهم البيانات الفنية عن المشروع	١٢٧
مراجع الكتاب	١٣١
مبيان بالصور والرسوم الواردة بالكتاب	١٣٣

هيئة قناة السويس

السفن العابرة لأول مرة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣

بلغ عدد السفن التى عبرت القناة لأول مرة خلال مارس الحالى
٥٦ سفينة منها ٤٣ سفينة عبرت القناة من الشمال و ١٣ من
الجنوب الى الشمال .

ومن بين تلك السفن ١٢ ناقلة تزيد الحمولة الكلية منها على
٢٠٠٠٠ طن وهى موضحة بالكشف التالى :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية طن	البضائع حمولة طن	اتجاه العبور
أوسيل (ناقلة)	انجليزى	٣٢٨٩٠	فارغة	شمال/جنوب
جولف فن (ناقلة)	انجليزى	٢٧٥٠٧	فارغة	شمال/جنوب
أسويجو دفندر (ناقلة)	ليبيرى	٣١٦٧٨	٣٥٥٦٧	جنوب/شمال
بيرف أودل (ناقلة)	نرويجى	٣٢٩٩٨	فارغة	شمال/جنوب
داجهله (ناقلة)	نرويجى	٢٦١٦١	فارغة	شمال/جنوب

جنسيات السفن التي عبرت القناة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣ :

السفن التي عبرت القناة خلال مارس ١٩٦٣ ترفع أعلام ٤٢ جنسية مختلفة مقابل ٣٣ جنسية في مارس الماضي .

وكان ترتيب الجنسيات العشر الاولى خلال الشهر الحالي :-

انجلترا - ليبيريا - النرويج - فرنسا - إيطاليا - هولندا - اليونان - بنما - ألمانيا - السويد .

في حين كان الترتيب في مارس ١٩٦٢ كالآتي :-

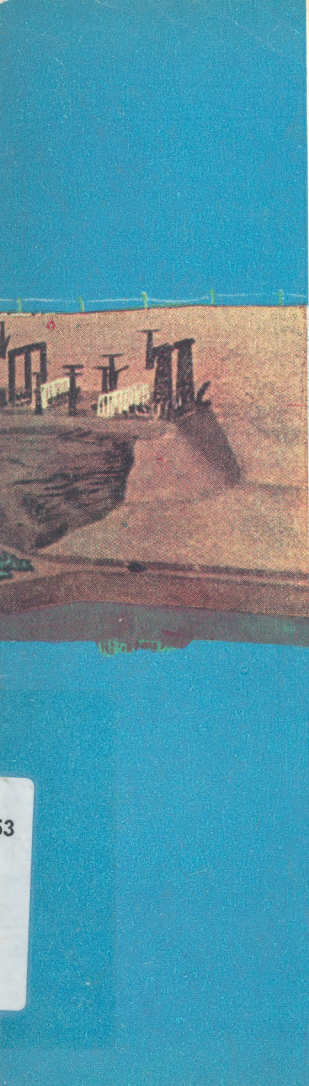
انجلترا - ليبيريا - النرويج - فرنسا - إيطاليا - اليونان - هولندا - السويد - بنما - ألمانيا .

ومن بين الدول العشر الاولى التي عبرت سفنها القناة خلال الشهر الحالي زادت الحمولة الصافية لثمان من هذه الدول على مثيلاتها العابرة في مارس ١٩٦٢ بالنسب الآتية :

انجلترا ٠.٢٢٪ - ليبيريا ٣.٥٪ - النرويج ٢.٢٪ - فرنسا ٤٪ - إيطاليا ٧٪ - هولندا ٦٪ - بنما ١٧٪ - ألمانيا ١٦٪ .

في حين نقصت بالنسبة لليونان بمقدار ٠.٣٪ والسويد ٢١٪ .

الدار القومية للطباعة والنشر
فرع الساحل



الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ٢٧١

الثمن ٢٠